جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطالبة : مروة بوعزة

بعنوان:

مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية

" دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية ورقلة 2014"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 10 / 06 / 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ / بوعلام بن زخروفة أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ..... رئيسا

الدكتور/ محمد الصغير قريشي أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا

الأستاذ/ محمد قوجيل أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ....مناقشا

السنة الجامعية: 2013–2014

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم التسيير
التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطالبة : مروة بوعزة

بعنـوان:

مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية

" دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية ورقلة 2014"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 10 / 06 / 2014
أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ / بوعلام بن زخروفة أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ..... رئيسا
الدكتور/ محمد الصغير قريشي أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا
الأستاذ/ محمد قوجيل أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ....مناقشا

السنـة الجامعية:2013-2014

الإهداء

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وتردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون"

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صل الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى والدي أطال الله في عمره وألبسه ثوب الصحة والعافية

إلى من نذر عمرها في أداء الرسالة صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي
إلى أمي الغالية

إلى أمي خيمة الحنان وخيمة المكان تحملني دائما بين يديها دعاء متصل للسماء رحمها الله

إلى رفيق دربي إلى من سار معي نحو العلم خطوة بخطوة بذرناها معا وحصدناها معا وسنبقى معا بإذن الله زوجي الغالي

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري إخوتي الأعزاء (هناء، سعاد، صفاء، سلسبيل، محمد عبد العزيز) دون أن ننسى الصغيرتين "أمينة وأريج"

إلى ينابيع الصدق الصافي إلى صديقاتي ورفيقات دربي "لبنى محمادي، وسيلة بوخالفة، حنان سيدروحو، إيمان حمداش، فاطمة مخرمش، حدة بوخيرة"

إلى كل زملائي دفعة 2014 تدقيق ومراقبة التسيير

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل طالب وباحث علم إلى كل هؤلاء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

مروة

شكر وعرفان

الشكر لله رب العالمين الذي خلق الهدى وسدد الخطى وانعم على من نعم كانت خير عون لي في إنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان في المقام الأول إلى كل من مد يد العون والمساعدة وفي مقدمتهم

الأستاذ قريشي محمد الصغير

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ووقته وعلى تواضعه في المعاملة فكان نعم المشرف

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات

كما أتوجه بالشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر

الأساتذة الكرام " غوالي محمد البشير، عتمان السعيد، قريشي يوسف "

وأتوجه وأخص بالشكر العميق إلى حكيم بوعزة من رافقني في مشواري في كل لحظة

مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية

الملخص

تهدف دراستنا إلى إبراز مسؤوليات المراجع الخارجي حول التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية وذلك من خلال تقييم مدى التزام مراجعي الحسابات لمسؤوليتهم المهنية وقدرتهم على اكتشاف مخاطر الغش وتحديد العوامل التي تؤدي إلى اكتشافه من قبل مراجعي الحسابات.

اعتمدنا في دراستنا على استبيان تضمن أسئلة متعلقة بثلاثة محاور كل محور يصب في فكرة فرضيات الدراسة وقد تم توزيعه على مستوى ولاية ورقلة، بحيث شملت عينة الدراسة خبراء محاسبين، محتفظي حسابات، وأساتذة أكاديميين واعتمدنا في تحليل الاستبيان على برنامج "SPSS" وبرنامج "EXCEL"، لاختبار فرضيات الدراسة استخدمنا اختبار فرق المتوسطين Ende pendent. Samples -t- test.

في الأخير خلصت دراستنا إلى ان المراجع الخارجي غير مسؤول قانونيا على اكتشاف الغش إلا ان عليه أن يبذل العناية المهنية ويمارس الشك المهني عند مراجعة القوائم المالية لاكتشاف التلاعبات باعتبار أن المجتمع المالي ينتظر منه إبداء رأي حول صحة القوائم المالية بأكثر شفافية ومصداقية.

الكلمات الإفتتاحية : مسؤوليات المراجع، الغش، القوائم المالية، العناية المهنية.

Responsibilities of the external auditor towards the fraud in the financial lists. Field study for a sample of auditors for the wilaya of Ouargla

Abstract

Our study aims to demonstrate the responsibilities of the external auditor about illegal actions in financial lists through the evaluation of the engagement of the auditors by their professional responsibilities and their ability to discover the fraud risk factors and determine influential factors in its discovery by financial auditors.

We relied in our study on a questionnaire that includes questions about three axes; each axis is in line with the idea of the sample. It was distributed at the wilaya of Ouargla. The study involved: Accountants, commissioners of accounts and university professors. For the analysis of the questionnaire we used SPSS and EXCELL program, And for study samples testing, we used an independent sample test.

Finally, our study found that the external auditor is not legally responsible for the discovery of the fraud, but he must demonstrate professional care and professional doubt during the review of financial lists to discover the manipulation because the financial society expects his opinion on the veracity of financial lists with more credibility and transparency.

Key words : auditor responsibilities, fraud, financial lists, professional care.

قائمة المحتويات

الإهداء III
الشكر IV
ملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكـــــال البيانية VIII
قائمة الملاحـــق IX
قائمة الإختصارات والرموز X
المقدمة ..... ب

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لمسؤوليات المراجع الخارجي والقوائم المالية 1
تمهيد 2
المبحث الأول : مسؤوليات المراجع الخراجي حول التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية 3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة 14
خلاصة 20

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية 21
تمهيد 22
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة 23
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية تفسيرها ومناقشتها 27
خلاصة 53
الخاتمة 55
المصادر والمراجع 59
الملاحق 65
الفهرس 72

قائمـــة الجـــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.2	الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان	23
الجدول 2.2	الجدول رقم 2.2 : مقياس ليكارت الخماسي (5-point likert scale)	25
الجدول 3.2	التوزيع التكراري وظيفة أستاذ "أكاديميين"	27
الجدول 4.2	التوزيع التكراري وظيفة مساعد مراجع "مهنيين "	28
الجدول 5.2	التوزيع التكراري وظيفة محاسب معتمد "مهنيين"	28
الجدول 6.2	التوزيع التكراري وظيفة محافظ الحسابات "مهنيين"	29
الجدول 7.2	التوزيع التكراري وظيفة خبير محاسبي "مهنيين"	30
الجدول 8.2	التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي "ليسانس"	30
الجدول 9.2	التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي " ماجستير"	31
الجدول 10.2	التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي " دراسات عليا"	32
الجدول 11.2	التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي "شهادات مهنية"	32
الجدول 12.2	التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب التخصص العلمي " دراسات محاسبية"	33
الجدول 13.2	التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب التخصص العلمي " مالية مؤسسة "	34
الجدول 14.2	التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب التخصص العلمي " تدقيق ومراقبة التسيير "	35
الجدول 15.2	التوزيع التكراري لعينة العمال المدروسة حسب الخبرة المهنية	35
الجدول 16.2	نتائج قياس الثبات	36
الجدول 17.2	التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة	38
الجدول 18.2	مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش	39
الجدول 19.2	فعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية	40
الجدول 20.2	مصفوفة الارتباط بين المحاور الثلاثة	41
الجدول 21.2	تحليل التباين لمحاور الدراسة	41
الجدول 22.2	التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش من وجهة نظر المهنيين و الأكاديميين.	48
الجدول 23.2	مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.	49
الجدول 24.2	فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.	50

قائمــة الأشكـــــــــال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1.1	مثلث الغش	8
الشكل 1.2	متغيرات الدراسة	25
الشكل 2.2	وظيفة أستاذ	28
الشكل 3.2	وظيفة محاسب معتمد	29
الشكل 4.2	وظيفة محافظ حسابات	29
الشكل 5.2	وظيفة خبير محاسبي	30
الشكل 6.2	المؤهل العلمي "ليسانس"	31
الشكل 7.2	المؤهل العلمي "ماجستير"	31
الشكل 8.2	المؤهل العلمي "دراسات عليا"	32
الشكل 9.2	المؤهل العلمي "شهادات مهنية"	33
الشكل 10.2	التخصص العلمي "دراسات محاسبية"	34
الشكل 11.2	التخصص العلمي "مالية مؤسسة	34
الشكل 12.2	التخصص العلمي "تدقيق ومراقبة التسيير"	35
الشكل 13.2	الخبرة المهنية	36

قائمــة الملاحـــــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	استبيان	65
الملحق 2	النسب التكرارات والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحور الأول من الدراسة	68
الملحق 3	النسب التكرارات والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحور الثاني من الدراسة	69
الملحق 4	النسب والتكرارات والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحور الثالث من الدراسة	70
الملحق 5	حساب ألفا كرونباخ والتباين ومعامل الارتباط لبيرسون واختبار الفرضيات	70

قائمــة الاختصارات والرموز

الإختصار / الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
ISA240	International Standard Auditing N200	المعيار الدولي للمراجعة رقم 200
ISA200	International Standard Auditing N240	المعيار الدولي للمراجعة رقم 240
IAS 01	International Accounting Standard N01	المعيار المحاسبي الدولي السابع 07
SAS53	Statement on Auditing Standards N 53	المعيار الأمريكي للمراجعة رقم 53
AICPA	American Institute of certified public Accoutants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين
SAS99	Statement on Auditing Standards N 99	المعيار الأمريكي للمراجعة رقم 99 المتعلق بمثلث الغش

مقـــدمة

أ. توطئة

تعتمد مهنة المراجعة بشكل رئيسي على ثقة الجمهور لنجاحها لتقديم خدماتها لجميع الأطراف التي لديها مصلحة في مخرجات هذه المهنة، لذلك يجب على مراجعي الحسابات القانونيين الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة وقواعد السلوك المهني ومراعاة القوانين والتشريعات والانظمة عند القيام بفحص القوائم المالية المقدمة إليهم.

لقد تمثلت مخاطر عملية المراجعة التي يمكن تجنبها والتي تواجه مراجعي الحسابات إما معظمها او واحدة منها في مخاطر ناجمة عن التقديرات المحاسبية، ومن مسؤوليات المراجع الخارجي أن يقوم بفحص تلك التقديرات والتاكد من صحتها ودقتها ومعقوليتها، مخاطر عن حالات غش وتصرفات غير قانونية بالقوائم المالية، حيث يعتبر المراجع الخارجي مسؤولا عن إكتشاف معظم حالات الغش والإفصاح عنها وعلى المراجع القيام بتخطيط عملية المراجعة لتمكينه من الادلة والبراهين لإبداء الرأي حول عدالة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي.

تبقى مسؤوليات المراجع الخارجي وما يترتب عنها من أثار مركز الصدارة في إهتمامات المهنة ويتحمل المراجعين المسؤولية المنصوص عنها في القانون فيما يتعلق بعقودهم مع العملاء والأطراف الأخرى، لذلك فعلى المراجع الخارجي أن يبذل العناية المهنية الملائمة لتقديم أفضل الخدمات لعملائه من كافة المستفيدين من اعمال المراجعة.

ب.طرح الإشكاليـة

بناءا على ما سبق مكن بلورة الاشكالية فيمايلي:

مامدى إلتزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم لإكتشاف الغش في القوائم المالية ؟

وللإجابة عن الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

- فيما يتمثل إلتزام مراجعي الحسابات الخارجيين بمعايير المراجعة الدولية لإكتشاف الغش في القوائم المالية ؟
- ما هي المسؤوليات التي تقع على عاتق المراجع الخارجي من عدم اكتشاف لحالات الغش في القوائم المالية ؟
- كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية في منع الغش والتلاعب في القوائم المالية ؟

ت.فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات، حيث تم تقسيم كل فرضية إلى فرضيتين جزئيتين كالتالي :

✓ يلتزم مراجعوا الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على إكتشاف الغش.

- **$H1_0$** : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش؛
- **$H1_1$** : توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش.

✓ تقع المسؤولية التأديبية والمهنية على عاتق المراجع الخارجي، عند عدم إكتشافه حالات الغش.

- **$H2_0$:** لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش؛
- **$H2_1$:** توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش.

✓ تكمن فعالية نظام الرقابة الداخلية في منع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية.

- **$H3_0$:** لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين و الأكاديميين حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية؛
- **$H3_1$:** توجد فروقت معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية.

ث. مبررات إختيار الموضوع

تتمثل اسباب اختيار الموضوع في مبررات موضوعية وأخرى ذاتية :

- معرفة مدى إدراك مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم التي تواجههم عند اداء المعاملات عند أداء مهامهم؛
- دور وأهمية المراجع الخارجي عند إصدار تقريره وأهميتها لمستخدمي القوائم المالية؛
- تعلق الموضوع المدروس بمجال التخصص؛
- الرغبة والميول للاطلاع على مهنة المراجعة.

ج. أهداف الدراسة وأهميتها

✓ **تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل فيمايلي :**

- إظهار المخاطر التي يمكن للمراجع الخارجي أن يكتشفها؛
- الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية المتعلقة بأداء مراجع الحسابات.

✓ **تبرز أهمية الدراسة فيما يلي :**

ـ الطلب المتزايد على مهنة المراجعة من اجل الحصول على معلومات وقوائم مالية موثوقة تعبر بعدالة عن الموقف المالي للمؤسسة؛
ـ أصبحت مسألة إكتشاف حالات الغش محور إهتمام المراجع الخارجي للتأكد من صحة القوائم المالية.

ح.حدود الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمانية :

الحدود المكانية : في هذه الدراسة حاولنا استقصاء أراء المراجعين والمتمرسين في مهنة المراجعة، لذلك تمثلت الحدود المكانية في الجزائر وبالتحديد في ولاية ورقلة (تقرت، جاسي مسعود، ورقلة) وولاية غرداية.
الحدود الزمانية : تمثلت في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة (من شهر مارس إلى شهر أفريل 2014).

خ.منهج البحث والأدوات المستخدمة

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن التساؤولات وإثبات الفرضيات إعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، والجانب التطبيقي دراسة الحالة تم الإعتماد على إستبيان موجه للمراجعيين الخارجيين تستقصي آرائهم . في ما يتعلق بجوانب الدراسة واختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية SPSS / EXCEL.

د. صعوبات البحث

ـ صعوبة تطبيق منهجية (IMRED) المتعلقة بتحضير المذكرات؛
ـ صعوبة توزيع استمارة الاستبيان على محافظي ومراجعي الحسابات وعدم استرجاعها كاملة؛
ـ صعوبة تطبيق برنامج SPSS؛

- رفض معظم مكاتب محافظي الحسابات ملئ اشارة الاستبيان بسبب تزامن مدة إعدادنا للمذكرة مع اعداد الميزانيات والتسويات الخاصة بنهاية السنة.

ذ. هيكل البحث

لمعالجة الاشكال المطروح، واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي:

✓ **الفصل الأول** : تتناولنا الإطار النظري للقوائم المالية ومسؤوليات المراجع الخارجي والتصرفات الغير قانونية في القوائم المالية حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول تمثل في مفهوم القوائم المالية ومسؤوليات المراجع الخارجي، الغش وانواعه لينتهي بخلق القيمة، اما المبحث الثاني فقد تناول دراسات سابقة لها علاقة بالموضوع وذكر أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

✓ **الفصل الثاني** : تضمن الدراسة الميدانية خصص لدراسة الحالة من خلال تحليل نتائج الإستبيان الموجه لفائدة المراجعين الخارجيين من اجل إستقصاء آرائهم في الموضوع وتحليلها وتقييم مدى إستعابهم بالمشكل المطروح في الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لمسؤوليات المراجع الخارجي والقوائم المالية

تمهيد

ترتبط أهمية مراجع الحسابات ارتباطا وثيقا بنوعية الخدمات التي يقدمها للعملاء وكافة المستخدمين لذلك فإن المجتمع المالي يتوقع من مراجعي الحسابات الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة والالتزام بالمسؤوليات المتعلقة به، كما يتوقع المجتمع المالي من مراجع الحسابات الكشف عن الأخطاء الجوهرية واكتشاف الغش ومنع صدور القوائم المالية المضللة، لذلك تعتبر القوائم المالية بعد مصادقتها من طرف مراجع الحسابات خالية نوعا ما من الأخطاء والغش جاءت نتيجة لبذل العناية المهنية اللازمة للوصول إلى إبداء رأي مستقل ووضع تقرير موضوعي وشفاف، لذلك فإن عملية المراجعة تهدف أساسا إلى توفير القدر اللازم من الحماية ضد نوعين من المخاطر، تتمثل في الأخطاء الجوهرية والغش التي قد تكون في القوائم المالية.

من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

- **المبحث الأول** : مسؤوليات المراجع الخارجي حول التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية.
- **المبحث الثاني** : الدراسات السابقة.

المبحث الأول : مسؤوليات المراجع الخارجي حول التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية

إن الهدف من مسؤوليات المراجع الخارجي هو تعزيز الثقة في مهنة التدقيق وإبراز جوانب المسؤولية المهنية الملقاة على عاتق مدققي الحسابات، لذلك فمراجع الحسابات يجب عليه الالتزام بتطبيق الإجراءات اللازمة لمنع التحريفات والتلاعب في القوائم المالية وإعطاء صورة ذات مصداقية وموثوقية لها، ويمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يثقوا بآرائهم وعدالة تقاريرهم فيها[1].

المطلب الأول : التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المالية وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعدادها وتزودهم بالمعلومات الضرورية[2]، هنا تتجلى أهمية المسؤولية الخارجية في الكشف عن التضليل والغش في القوائم المالية وبتالي يعتبر المراجع الخارجي مسؤولا من الناحية القانونية تجاه المؤسسة أو العميل للحكم على صحة القوائم المالية وخلوها من التحريف والغش[3].

الفرع الأول : تعريف وخصائص القوائم المالية

أولا : تعريف القوائم المالية

هي تلك الكشوف المالية* التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، وتضبط الكشوفات المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية[4]، توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، مع ضرورة عرض البيانات المالية بالعملة الوطنية[5].

ثانيا : الخصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مصدر أساسي للمعلومات، لذلك الخصائص النوعية تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وبتالي فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة ، وتتمثل الخصائص فيما يلي[6]:

---

[1] شيرين مصطفى الحلو، **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والاخطاء في القوائم المالية**، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، مذكرة ماجستير، فلسطين، 2012، ص : 03.

[2] كمال الدين الدهراوى، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص : 13.

[3] Amercin institute of certified Public accountants, 1988, consideration of internet structure in financial, statement, cirularon, 1998, P : 55.

* حسب قانون 11/07 تعرف القوائم المالية بالكشوف المالية.

[4] الجريدة الرسمية، **القانون رقم 07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المواد 26_27، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص :05.

[5] Projet de systéme comptable Financier, les Payes bleues internationales, septembre, 2008, P : 45.

[6] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص :50.

✓ **الملاءمة (Relevance)** : إن ملائمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توفرها في هذه المعلومات وتعني مدى مطابقة المعلومات المحاسبية مع مستخدميها[1]، وملائمتها مع متخذي القرار من جهة وفي الوقت المناسب من جهة أخرى وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في هذا القرار[2].

✓ **القابلية للفهم (intelligibité)** : يقصد بها خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها من قبل مستخدميها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد[3]؛

✓ **القابلية للمقارنة والتماثل (comparabilité)** : المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية تسمح للمستعمل القيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات وتكون متناسقة بما فيه الكفاية لتحقيق المقارنة[4]؛

✓ **المصداقية (Reliability)** : لكي تكون المعلومات صادقة يجب أن تتصف بالتعبير الصادق عن العمليات المالية[5]، وتكون وتكون خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها ويتم تحضيرها حسب المبادئ التالية :

- البحث عن الصورة الصادقة للقوائم المالية؛
- تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني؛
- الحياد؛
- الحيطة والحذر؛
- الشمولية[6]؛
- يجب أن تتوفر فيها القابلية للتحقيق والحياد وعدم التمييز والصدق والأمانة في عرض المعلومات المحاسبية[7].

الفرع الثاني : عرض ومستخدمي القوائم المالية

أولا : عرض القوائم المالية حسب المعيار الدولي للمحاسبي IAS 07

تعد القوائم المالية جزء من التقرير المالي، ومن أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والأطراف المهمة بالمؤسسة، حيث نص قانون 11/07 حسب المادة 25 ما يلي : تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية

---

[1] jps-dir.com/forum/forums-posts.asp?TID:16226-Accounnting دليل المحاسبين، أطلع عليه بتاريخ : 2014 /03/02

[2] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مداخلة، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص : 297.

[3] محمد مطر، موسى السويطي، **التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس_العرض والإفصاح**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص : 332.

[4] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص : 53.

[5] أحمد محمد المنور، شحاته السيد شحاته، **مبادئ المحاسبة المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية)**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص : 53.

[6] سعد بوراوي، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ (IAS/IFRS)**، مداخلة، الملتقى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق " معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي،يومي 17 و18 جانفي 2010، ص: 10.

[7] jps-dir.com/forum/forums-posts.asp?TID:16226 دليل المحاسبين، أطلع عليه بتاريخ : 2014/03/02

سنويا على الأقل، تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة " الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ".

- **قائمة المركز المالي** : تفصح الميزانية عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، تتكون من الأصول والالتزامات (الخصوم)[1]، تظهر أثر نتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية[2] وتضم الأصول : أصول جارية "المخزونات والحسابات الجارية والزبائن وحسابات الخزينة"، وأصول غير جارية "التثبيتات العينية والتثبيتات المعنوية[3]".

أما الخصوم فهي منافع اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة بتحويل أصول أو تقديم لوحدات أخرى وذلك نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي وتضم خصوم متداولة وخصوم غير متداولة وأموال خاصة[4]؛

- **جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)** : يعد جدول حسابات النتائج وضعية ملخصة للأعباء و المنتوجات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية[5]؛ ويتم تقديم الجدول حسب الطبيعة ويبين نتيجة أعمال دورة المؤسسة، ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح[6]؛

- **قائمة جدول سيولة الخزينة**: إن الغرض الأساسي من قائمة جدول سيولة الخزينة هو معلومات عن المدخلات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة[7]، والغرض الثاني هو توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية و التمويلية[8].

يعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين طريقة مباشرة والطريقة غير المباشرة الطريقة المباشرة تنطلق من التحصيلات و التسديدات المتعلقة بالاستغلال أو المتعلقة بالاستثمار و الطريقة الغير مباشرة تعتمد على جدول حسابات النتائج و على الميزانية و جدول تغيير الأموال الخاصة و جمع التغييرات عن الدورات السابقة و يفسر هذا التغيير الذي حدث في المؤسسة ايجابيا أو سلبا[9]؛

---

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية(الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)**، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007،ص : 169.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الثالثة، 2011، ص:37 .

[3] حنفي عبد الفتاح، **القياس والتقويم في المحاسبة المالية**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص : 197.

[4] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص : 313.

[5] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص : 29.

[6] عابي خليدة، فاتح سردوك، **جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي(scf)**، مداخلة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 05 و06 ماي 2013، ص : 06.

[7] Bruno Colmant et autres**, comptabilité financière normes IAS IFRS**, collections synthexpearson, france, 2008, P : 43.

[8] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004، ص : 527.

[9] صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2008، ص:189.

- **قائمة تغيرات الأموال الخاصة** : يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية[1]، وتوفر أيضا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي[2]؛

- **الملاحق (ملحقات القوائم المالية)** : يتضمن ملحق القوائم المالية معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل شرحا كتابيا لقواعد التسجيل والتقييم المعتمد كما يتم تقديمها بطريقة نظامية[3]؛

إضافة إلى الإفصاحات عن الالتزامات والأصول وتتعلق بحقيقة المركز المالي بحيث جاءت الملاحق لتفسر وتوضح المعلومات الضرورية التي تمكننا من فهم الميزانية و جدول حسابات النتائج[4].

ثانـيا : مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية والتي يتم تقسيمها إلى أطراف داخلية وأطراف خارجية[5]، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات والأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم[6].

✓ **الأطراف الخارجية[7]** :

1. **المستثمرون والمساهمين** : يحتاج المستثمرون والمساهمين لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، فهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم على اتخاذ القرار؛

2. **المقرضين** : يحتاج المقرضين إلى معرفة قدرتهم على دفع قروضهم والفوائد المتعلقة بالاستحقاق؛

3. **الموردون والدائنون الآخرين** : يحتاج الموردون إلى معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة ستدفع لهم عند الاستحقاق وبتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الائتماني بالوحدة للمؤسسة؛

4. **الجمهور** : تؤثر المؤسسة الوحدات الاقتصادية على قرار الجمهور، لذلك فهم بحاجة إلى معلومات حول التطور الحاصل في المؤسسة و أنشطتها؛

5. **الدولة و الهيئات العمومية** : تهتم الدولة بتوزيع الموارد و بالتالي نشاطات المؤسسة كما أنها بحاجة إلى معلومات لتنظيم نشاط هذه الأخيرة وتحديد السياسة الجبائية وكذلك استخدام المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى؛

---

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص : 29.

[2] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990،ص: 213.

[3] كمال الدين الدهراوى، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص : ص : 93_94.

[4] Béatrice et Francis, granduillot, **analisefinanciere**, 5 édition, Paris, 2008, P P: 91-92.

[5] صالح مرازقة، **القوائم المالية حسب المعايير المحاسبة المالية الإسلامية**، مداخلة، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ... ورهانات المستقبل "، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ، ص: 07.

[6] محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء للتجليد الفني،الإسكندرية، 2009، ص:15.

[7] صالح مرازقة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

6. **العملاء** : يهتم العملاء بمعلومات المؤسسة المتعلقة باستمراريتها خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو أن نشاطهم متعلق باستمرارية المؤسسة.

✓ **الأطراف الداخلية**

هي تلك الأطراف التابعة للمؤسسة والتي تتمثل في[1] :

1. **الإدارة** : تحتاج الإدارة بمختلف مستوياتها إلى القوائم والتقارير المالية حيث تتحقق هذه القوائم للإدارة ما يلي :

ـ مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المرجوة؛

ـ التعرف على الوضع المالي والقدرة الكبيسة للمؤسسة.

2. **الموظفين والعمال** : تهتم هذه الفئة بالقوائم والتقارير المالية للاطمئنان على استقرارها الوظيفي والمرتبط باستمرارية المشروع.

الفرع الثالث : التصرفات الغير قانونية في المحاسبة

أولا : مفهوم الغش وخصائصه

✓ **مفهوم الغش :**

طبقا وحسب المعيار الدولي للمراجعة رقم (ISA 240) الفقرة أ ـ 11 أن :

- الغش هو فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو الأطراف الخارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية[2]؛

- الغش يعني تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة أو تضليل طرف أخر أو تحميله بما يزيد عن الالتزامات، ويرتكب الغش بسابق إصرار وهناك نية الغش[3]؛

- كما يشير مصطلح الغش إلى فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أعضاء المؤسسة، وينطوي الغش على ما يلي[4] :

أ- التلاعب بالسجلات أو المستندات أو تزويرها أو تغييرها؛

ب- سوء توزيع الأصول؛

ت- حذف أو إلغاء أثار العمليات من السجلات أو المستندات؛

ث- تسجيل عمليات وهمية وسوء تطبيق السياسات المحاسبية.

---

[1] صالح مرازقة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 07.

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للمراجعة رقم 240 الفقرة أ ـ 11، **مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية**، ص : 06.

[3] عاطف زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2009، ص : 179.

[4] غالي جرج دانيال، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الاولى، 2002، ص : 24.

مثلث الغش :

إن عملية التنبؤ بالغش في أن الأفراد الذين يستوفون الشروط الثلاثة لمثلث الغش من المرجح أن يقوموا به، حسب جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA، حيث تتوضح هذه الظروف الموضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم 1.1 : مثلث الغش[1]

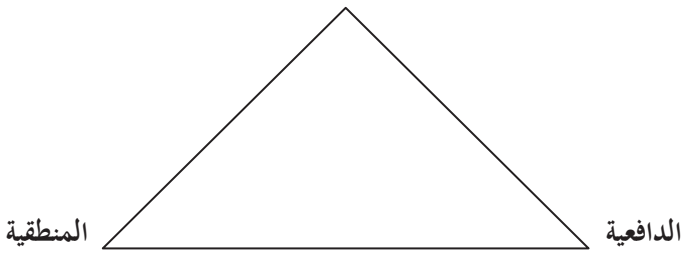

Source: leonard w.vona,Cit.p7.

- **الفرصة** : إن ضعف ثقافة المؤسسة، وعدم وجود ما يكفي من إجراءات الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاعتقاد بأن الغش لا يمكن كشفه؛
- **المنطقية** : هو الاعتقاد بأن العمل الذي يرتكب لا يعتبر غش أو غير مهم؛
- **الدافعية** : غالبا ما تنشأ نتيجة احتياجات فورية مثلا وجود ديون على الموظف أو رغبة الإدارة في تحقيق أرباح.

✓ **خصائص الغش والفرق بين الغش والخطأ**

1. الخصائص :

حسب المعيار الدولي رقم (ISA 240) فإن خصائص الغش تتمثل فيما يلي :

- قد تنشأ تحريفات في القوائم المالية إما بسبب غش أو خطأ والعامل الذي يفرق بين الغش والخطأ هو ما إذا كان الإجراء أساس ناتج عنه تحريف في القوائم المالية متعمد أو غير متعمد؛
- رغم أن الغش هو مفهوم قانوني واسع الأغراض معايير المراجعة إلا أن المراجع يهتم بالغش الذي يترتب عليه تحريف جوهري في القوائم المالية.

[1] Leonard W.Vona **, Fraud Risk Assessemnt Building A Fraud Audit Program**, USA , 2008, P 7-8.

2. الفرق بين الغش والخطأ :

فرق معيار المراجعة الأمريكي رقم "SAS"53 بين الأخطاء والتلاعب "الغش"، بحيث[1] :

- يشير الخطأ إلى تحريف أو استبعاد غير متعمد مبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية، وهي غالبا ما ترتكب نتيجة جهل موظفي إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية فمثلا في :

ـ أخطاء العمليات الحسابية في النقل أو الترصيد الخاطئ؛
ـ عدم الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية.

- أما الغش فهو عبارة عن تحريف متعمد وهي غالبا ما ترتكب برغبة مرتكبيها في إخفاء إفصاحات معينة في القوائم المالية أو اختلاسات أو تقديم تقارير مالية غير حقيقية فمثلا :

ـ إخفاء معاملات أو مبادلات عمدا؛
ـ تبديد موارد المؤسسة عمدا.

وبتالي فإن الغش يؤدي إلى سلسلة من التحريفات المتعمدة يصعب اكتشافها بصورة تلقائية، واكتشاف الغش يرتبط بقوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية.

ثانيا : أنواع الغش ومسؤوليات المراجع في التقرير عنه

✓ **أنواع الغش :**

حددت نشرة معايير المراجعة رقم (16) مثل هذه الأخطاء المتعمدة كنوع من المخالفات وعادة يتم تقسيمها إلى[2] :

- **غش واحتيال العاملين** : تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصاحبها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه الاختلاسات، وغالبا ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيض حدوث مثل هذه الأخطاء؛

- **غش واحتيال الإدارة** : هي الأخطاء المعتمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وخطورته أنه يحث حتى في ظل وجود نظام ضبط داخلية جيدة، حيث يمكن أن تتغلب الإدارة على إجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف هذا النوع على الرغم من تأشيره الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية.

✓ **الأخطاء الناشئة عن عملية الغش**

- التلاعب والتزوير في السجلات المحاسبية؛
- التحريف في المعلومات والمعاملات؛
- سوء العرض والإفصاح في طريقة عرض السجلات المحاسبية؛

---

[1] www.almohasb1.com/2009/10/fraud-and-auditor.html أطلع عليه بتاريخ 03/03/2014

[2] عاطف زاهرة توفيق سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص : 179_180.

- أخطاء ناشئة عن اختلاس الأصول؛
- التقارير المالية الاحتيالية لخداع مستخدمي القوائم المالية؛
- سوء في توزيع الأصول؛

- تسجيل عمليات وهمية[1].

ـ تكون مسؤولية المراجع في حالة اكتشاف الغش هو تأكيد حصول الغش في القوائم المالية أو تحريف جوهري في محتواها وقد تكون هناك تحريفات جوهرية في القوائم المالية لا يتم اكتشافها على الرغم من التخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بالشكل الصحيح وهذا حسب معيار المراجعة الدولي رقم (ISA240).

*يستوجب على المراجع استفسار من إدارة المؤسسة حول اكتشاف أي خطأ أو غش أو أي تصرف غير قانوني[2].

ـ يجب على المراجع عند عملية المراجعة الأخذ بالحسبان مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية الناتج عن عمليات الغش ومنها :

- تساؤلات حول استقامة إدارة المؤسسة ونزاهتها؛
- حالات الاحتيال والغش المتورطة فيها الإدارة؛
- التحريفات التي تشير إلى وجود نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية متضمنا تصميم وتشغيل عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة[3].

ـ في حالة تيقن من وجود عمليات الغش يجب على المراجع[4] :

- إبلاغ المستوى الإداري الملائم أو لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة؛
- تقييم تأشير الغش على القوائم المالية ومدى تأثير رأيه حول صدق القوائم المالية وعدالتها.

المطلب الثاني : مسؤوليات المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والتقرير عنه

نظرا لكون مراجع الحسابات ملتزم بواجبات مهنية محددة بقانون المهنة، كما إن القوانين المختلفة المنظمة الأعمال الجهات محل المراجعة ترتب عليه واجبات معينة، لذلك فإن إخلال مراجع الحسابات بأداء هذه الواجبات يعرضه للمسألة قد تقتصر على تعويض الضرر (مسؤولية مدنية) أو تصل إلى حد التجريم (مسؤولية جنائية) أو تكون مقتصرة على (مسؤولية تأديبية) فقط[5].

---

[1] American institue of certied public acconntants (1997) statement on anditingstandar's consideration of Fraud in a financial statement audit, P: 04 _05.

[2] غالي جورج دنيال، **مرجع سبق ذكره**، ص : 26.

[3] salon n. s 1977 the elimination of scaner in determining the auditor 's statuary liability **"the accunting review"** , April 1977, p,p : 360_368.

[4] حسام بن عبد الله المحسن العنقري، **مسؤوليات المحاسب القانوني في الكشف والتقرير عن عمليات الغش**، مداخلة، ندوة في دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية، كلية العلوم الإدارية، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، السعودية، يومي 05 و06ديسمبر 2006، ص :03.

[5] محمد توفيق محمد، محمد محمود عبد المجيد، **أصول المراجعة "الأصول العلمية والممارسات العملية ودراسات متخصصة في المراجعة"**، حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للمؤلفين، 2005، ص : 61.

الفرع الأول : مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية.

أولا : مسؤولية المراجع التأديبية La responsibilities disciplinaire

يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية التأديبية عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية، وحسب القانون رقم 10 ـ 01 " يتحمل محافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية عن مخالفتهم أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم، وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق الترتيب التصاعدي حسب خطورتها فتحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم[1]" وتتمثل العقوبات فيما يلي :

" الانذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 أشهر، الشطب من الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات".

والمسؤولية التأديبية هي الالتزام بقواعد السلوك المهني باعتبار الحارس الواقي ضد الفساد وإساءة استعمال الأموال والغش، وبتالي فإن سكوته عن مخالفات أو سرقات أو عدم الإشارة إليها في تقريره أو موافقته على توزيع أرباح وهمية تلبية لأغراض الإدارة[2] يعرضه إلى فقدان مركزه، فقد يتلقى بالأمر إنذار التوقف المؤقت عن مزاولة المهنة إلى شطب الاسم من جدول الأعضاء المرخصة لهم بمزاولة المهنة[3].

ثانيا : المسؤولية المدنية responsibilities civile

إن المراجع مسؤول اتجاه الشركة واتجاه الغير وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء أو تقصير، غير أنه لا بد من إثبات الضرر أو التقصير بصفة مباشرة أو غير مباشرة[4]. وتصنف إلى نوعين :

- **مسؤولية المراجع القانونية اتجاه عملائه** : يعتبر مراجع الحسابات مسؤولا من الناحية القانونية تجاه عملائه ويحكم العلاقة بين المراجع وعملائه عقد مبرم بينهما، ويصبح على المراجع مسؤولية تعاقدية على إهمال اعتيادي وإهمال كلي والغش وان حدود هذه المسؤولية يحددها ما يسمى بخصوصية العقد ويتحمل مراجع الحسابات مسؤولية الإخلال بشروط العقد[5]؛
- **مسؤولية المراجع القانونية اتجاه الطرف الثالث** : مراجع الحسابات يعتبر مسؤولا عن الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، لذلك تعتبر مسؤولية تقصيرية اتجاه الأطراف المتضررة مصالحهم بسبب اعتمادهم عن تقرير مراجع الحسابات، لذلك فإن في معظم الحالات يتعرض المراجعون للمحاكمة نتيجة لعدم اكتشافهم للأخطاء والغش[6].

---

[1] الجريدة الرسمية، **القانون رقم 10-01 يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المادة63، العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 29يونيو 2010، ص :10.

[2] هدى خليل براهيم الحسيني، **مسؤولية مراقب الحسابات**، مجلة الباحث، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 28، بغداد، 2011، ص : 292.

[3] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر، ص : 38.

[4] AlainBurlaud et outres, **comptabilté et audit**,éiditions Foucher, 2008, P : 594.

[5] هدى خليل إبراهيم الحسيني، **مرجع سبق ذكره**، ص : 293.

[6] Goy, G, Schelluch, pandriend, **users perception of the auditing responsibilities for the prevention**, detection and reporting of fraud other other illegal acts and errors Australian accounting review, eluven the édition P :748.

ثالثا : مسؤولية المراجع الخارجي الجنائية La responsibilities pénale

قد يتعرض مراجع الحسابات إلى المسؤولية الجنائية في أداء عملية المراجعة[1]، وذلك إذا تعدى الضرر نطاق الفرد الطبيعي أو المعنوي إلى نطاق الإضرار بالمجتمع وهي عقوبة يحددها المشرع لكل جريمة وعلى مراجع الحسابات اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستبعاد الشك من خلال إبلاغ كافة الأطراف عن الخطأ أو الغش المكتشف، يتحمل مراجع الحسابات العقوبات عن كل تقصير بإلتزام قانوني.

نلاحظ أن المسؤولية الجنائية مسؤولية شخصية ـ بخلاف المسؤولية المدنية[2] ـ لذلك نجد أن مراجع الحسابات نفسه مسؤولا جنائيا عند مخالفته لبعض نصوص قانون العقوبات في الحالات التالية وهذا إذا استثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية :

- تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة؛
- عدم احترام سر المهنة[3].

الفرع الثاني : مسؤوليات المراجع في اكتشاف الغش والتقرير عنه

أوضحت الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المرجعة من خلال معايير المراجعة التي أصدرتها مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش والتقرير عنه ويمكن بلورة إطار مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش من خلال ما يلي :

- يجب أن يقدر المراجع مستوى الخطر الناشئ من وجود تلاعبات ذات تأثير جوهري على القوائم المالية لأنه سوف يعتمد على مستوى الخطر عند وضع خطة المراجعة وتصميم برنامج الفحص[4].

وحسب معيار المراجعة الدولي رقم ISA240 فإن : مسؤولية الغش في الأساس تقع على عاتق الإدارة والمكلفين بالحوكمة.

في مجال تحديد مسؤوليات المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش، فإنه غير مسؤول عن منع الغش ولكن عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد الإجراءات اللازمة في عمل برنامج التدقيق الشامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود تحريف مادي في القوائم المالية من خلال ممارسته الحذر المهني وواجباته المهنية المتعارف عليها[5].

---

[1] يونس عباس أكبر وآخرون، **نطاق ومسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة التقارير المالية المرحلية "دراسة تحليلية للمعايير والتدقيق المعتمدة"**، مجلة الباحث للغدارة والإقتصاد، العدد السادس والثمانون، العراق، 2011، ص : 48.

[2] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، تانيس سابقا، 2002، ص : 134.

[3] محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، ص : 38.

[4] www.almohasb1.com/2009/10/fraud-and-auditor.html أطلع عليه بتاريخ03/03/2014

[5] أرزاق أيوب كرسوع، **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة**، مذكرة ماجستير، منشورة، فلسطين، 2008، ص ص : 98 – 99.

الفرع الثالث : أهم الإجراءات المتبعة للإبلاغ عن الغش

تنطوي عملية المراجعة على مخاطر لا يمكن تجنبها لذلك وجب على مراجع الحسابات إن يتخذ الإجراءات اللازمة حسب مقتضيات الأحوال لاتخاذها وفيما يلي أهم الخطوات الواجب العمل بها فيما يلي :

أولا : الإجراءات المتخذة من قبل مراجع الحسابات للإبلاغ عن حالات الغش

✓ **إبلاغ إدارة المؤسسة :**

يجب على مراجع الحسابات أن يبلغ إدارة المؤسسة بالنتائج المتوصل إليها بأقصى سرعة ممكنة في الحالات التالية :

ـ إذا كان يشك من احتمال وجود غش ولو كان تأثيره المحتمل على القوائم المالية غير مادي؛
ـ إذا كان الغش موجود فعلا؛
ـ كما يجب عليه أن يأخذ في اعتباره جميع الظروف عند تحديد المستوى الإداري المناسب الذي يبلغه بحالات الغش المحتمل أو الفعلي وعندما يكون الشك محيطا بالإدارة فإن المراجع يسعى عادة إلى الحصول على إشارة قانونية تساعد في تحديد الإجراءات التي يتوجب عليه إتباعها[1].

✓ **إبلاغ السلطات الإشرافية العليا :**

إن التزام مراجع الحسابات بمبدأ "السرية" يمنعه من الإبلاغ عن الغش لأطراف ثالثة، على أنه في حالات معينة يتجاوز القوانين.

كما نص القانون[2] 10-01 المادة 27 على أنه (في حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين ماليتين متتاليتين يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك).

✓ **إبلاغ مستخدمي القوائم المالية :**

إذا تبين لمراجع الحسابات أن الخطأ أو الغش له تأثير مادي على القوائم المالية ولم يتم إظهاره أو تصحيحه في تلك القوائم، عليه أن يبدي رأيا متحفظا أو رأي سلبي؛

كما أن لمراجع الحسابات الحق في الإطلاع على كل وثائق المؤسسة كما نصت المادة 31 من قانون 10-01 (يمكن لمحافظ الحسابات الإطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية وبصفة عامة كل الوثائق التابعة للهيئة أو المؤسسة، وأن يطلب كل التوضيحات والتفتيشات التي يراها لازمة)، وإذا منعت إدارة المؤسسة مراجع الحسابات من الإطلاع على كل الوثائق فإنه يصدر رأيا تحفظيا أو يمتنع عن إبداء الرأي حول تلك القوائم نتيجة لوجود عراقيل وقيود في عملية المراجعة.

[1] هدى خليل إبراهيم الحسيني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 18- 19.
[2] الجريدة الرسمية، قانون 10-01، **المادة 27**، المؤرخ في 28 رجب 1431 الموافق لـ 11 يوليو 2010، العدد 42، ص : 07.

✓ **الانسحاب من عملية المراجعة :**

قد يرى مراجع الحسابات أنه من الضروري الانسحاب من عملية المراجعة عندما لا تتخذ المؤسسة إجراءات تجاه الغش والتي يرى المراجع إنها ضرورية في ظل الظروف حتى ولو لم يكن الغش أو الخطأ له تأثير مادي على القوائم المالية، ومن ضمن العوامل التي تؤثر على رأي المراجع وجود أدلة تورط الإدارة والسلطة العليا والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية قرارات الإدارة ويؤثر على استمرارية العلاقة بين المراجع والمؤسسة.

ثانيا : مسؤوليات مراجع الحسابات عن عدم اكتشافه الغش بعد صدور تقريره

لا يوجد إلزام قانوني على مراجع الحسابات للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره، ولكن إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بالغش قبل صدور تقريره ي هذه الحالة يجب عليه أن :

ـ يطلب من إدارة المؤسسة بإبلاغ كل من يتأثر بهذا التحريف؛

ـ القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره؛

ـ في حالة رفض المؤسسة فإنه يقوم بالإفصاح المطلوب لمنع الاعتماد على تقريره وإعلام الجهات الرقابية التي تخضع المؤسسة لسلطتها؛

ـ إعلام الأطراف الثالثة (مستخدمي القوائم المالية)[1].

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

سيتم عرض أهم الدراسات التي تناولت الموضوع

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة وأوجه الاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية

الفرع الأول : دراسات باللغة العربية

✓ **دراسة** : شيرين مصطفى الحلو، مذكرة ماجستير بعنوان : **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية "دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة"**، منشورة، غزة، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية لمراجع الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقا لمعايير التدقيق الدولية وذلك من خلال معرفة مدى التزام مدققي الحسابات لمسؤولياتهم المهنية ومدى قدرتهم في اكتشاف مخاطر غش الإدارة.

من أجل معالجة الموضوع اعتمد الباحث من خلال دراسته على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام أسلوب الحصر الشامل في توزيع الاستبانة وقد شملت عينة الدراسة مكاتب التدقيق في قطاع غزة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على تصميم

[1] هدى خليل إبراهيم الحسيني، **مرجع سبق ذكره**، ص : 20.

استبيان لجمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة وقد تم تقسيمه إلى قسمين القسم الأول شمل المعلومات العامة و القسم الثاني مجالات الدراسة.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج فقد خلص إلى:

التزام مدققي الحسابات بتدقيق القوائم المالية وفقا معايير التدقيق الدولية ويتوفر لدى مدققي الحسابات المزاولين للمهنة القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية الآمر الذي يعزز من قدرة المدققين على اكتشاف التحريفات و التلاعبات في القوائم المالية.

يلتزم مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة بالتخطيط المسبق لعملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشافهم لحالات الغش المتوقع.

- إلا أن الاختلاف في هذه الدراسة يبرز في مدى تطبيق المعايير الدولية في مراجعة القوائم المالية لاكتشاف الغش واختلفت في عدد العينة الموزعة على مكاتب المراجعة فقد تم توزيع 83 اعتمد الباحث على المهنيين في اختيار العينة استبيان بينما شملت دراستنا 40 عينة عشوائية من أكاديميين و مهنيين لجمع كلا الرأيين ومناقشتهم ومعرفة اختلافاتهم وتحديد مسؤولية الغش في القوائم المالية.

✓ **دراسة** : حسين أحمد دحدوح، مقال علمي بعنوان ،**مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافها**، مجلة الباحث، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم22، العدد الأول 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل الإصدارات المهنية المتعلقة بمسؤوليات مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

ومن أجل معالجة هذا الموضوع استند الباحث في هذه الدراسة على أسلوب استقرائي وأسلوب وصفي تحليلي، واعتمد على تصميم استبيان لمعالجة الموضوع فشملت عملية المسح على عينة من مكاتب مراجعي الحسابات وعينة أخرى لمديري شركات مساهمة في المملكة الأردنية، وقد تضمنت الاستبانة العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والعوامل المرتبطة بمراجعي الحسابات والمؤسسة والإدارة لتكمن المشكلة في عدم وضوح المسؤولية بخصوص الغش لذلك، فقد خلص الباحث لعدة نتائج أهمها:

عوامل مرتبطة بمراجع الحسابات في اكتشاف التضليل وذلك خلال الكفاءة المهنية وفهم المراجع لمسؤولياته واستغلال المراجع ودراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه والتخطيط الجيد لعملية المراجعة؛

كفاية الضوابط الرقابية الداخلية؛

أمانة الإدارة ونزاهتها؛

كفاءة المؤسسة ووجود هيكل تنظيمي واضح.

- إلا أن لاختلاف في هذه الدراسة يكمن في دراسة العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية، عوامل مرتبطة بالمراجع وإدارة المؤسسة والإصدارات المهنية الأخرى واختيار العينة فقد اعتمدت الدراسة على المديرين الماليين لشركات المساهمة ومكاتب المراجعة لمعرفة العوامل المؤثرة في تقارير المالية المغشوشة بينما اعتمدت دراستنا على إبراز مسؤولية المراجع اتجاه الغش ومن المسؤول عنه بالدرجة الأولى.

✓ **دراسة** : محمد بشير غوالي، مقال علمي بعنوان : **دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية،** مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، 2013.

سعت هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجع الخارجي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومسؤوليات المراجع الخارجي في اكتشاف كل المخالفات الغير قانونية في القوائم المالية لإعطاء تأكيدات مطلقة حول صحة وموثوقية القوائم المالية لمستخدميها، حيث استند الباحث في دراسته على شق أدبي يتم فيه استقراء موضوع المراجعة والمشكلات المرتبطة بها وشق يتم فيه استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

لذلك فان الباحث اعتمد في دراسته على أخلاقيات مهنته المراجعة ثم مسؤوليات المراجع والضغوطات التي يتعرض لها المراجع عند أداء مهنته، وقد تم تصميم استبيان اشتمل على مجموعة من المحاور الخاصة بمجال الدراسة وتم توزيعها على عينة من مكاتب المراجعة والمحاسبة في الجزائر وقد خلص لعدة استنتاجات أهمها :

الغالبية العظمى من مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن دور المراجع لا يختلف عن دور الشرطي، ففي نظرهم أن المراجع الذي لا يكشف الأخطاء والعيوب لا داعي لوجوده في المؤسسة؛

وجود تفاوت في درجة إدراك المجتمع المحاسبي و المراجعين المسؤوليات الملقاة على مراجع الحسابات من جهة و ما يوفره من جهة للمجتمع.

- إن هذه الدراسة ركزت على دور المراجع الخارجي في تلبية مستخدمي القوائم المالية وإبراز مسؤوليات المراجع الخارجي في اكتشاف التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية لإعطاء رأي حول صحة القوائم وتم تصميم استبيان ركز فيه على أخلاقيات مهنة المراجعة والضغوطات التي يتعرض لها المراجع عند قيامه عملية المراجعة بينما اعتمدت دراستنا على عاتق من تقع مسؤولية الغش ومسؤوليات المراجع نحوها.

✓ **دراسة** : محمد جمال عبد القادر النزلي، مذكرة ماجستير بعنوان : **ركائز منع لتحريف و التلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية،** منشورة،، الأردن، 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مسؤوليات مجالس الإدارة ومراجعي الحسابات الخارجيين، عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية وتحديد مسؤولياتهم في توفير الوسائل الكفيلة لمنع هذه الحالات من التلاعب والغش، وحمل المسؤولية إلى ثلاثة جهات اتجاه التلاعبات وهي :

مجالس الإدارة؛
مدقق الحسابات الخارجية؛

جهات الرقابة و الإشراف؛

لتبيان الجهات المسؤولة عن هذه التلاعبات والتحريفات قام الباحث بالاستناد إلى المنهج الوصفي التحليل حيث قام الباحث ببناء استبيان شمل محاور الدراسة وتم توزيع الاستبيان على ثلاثة فئات وهي مجموعة من رئاسة مجالس الإدارة ومجموعة من مكاتب المراجعة الخارجيين ومجموعة من جهات رقابة والإشراف، وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

مجالس الإدارة ومدققو الحسابات مسؤولين عن توفير الظروف والشروط اللازمة لمنع التحريفات والتلاعبات في القوائم المالية، وأيضا ركزت نتائج الدراسة على أن مجالس الإدارة ملتزمون في الواقع العملي بتطبيق السياسات والإجراءات لمنع التحريفات؛

المراجعين الخارجيين في المملكة الأردنية مسئولون عن منع التلاعبات والتحريفات في القوائم المالية المنشورة لشركات المساهمة الأردنية.

- يبرز الاختلاف في دراستنا من حيث اختيار العينة حيث اشتملت هذه الدراسة مجموعة من مكاتب المراجعة وعينة أخرى من رئاسة مجالس الإدارة وأخرى من الجهات الرقابية لتحديد على من تقع مسؤوليات الغش بينما شملت دراستنا أكاديميين و مهنيين.

الفرع الثاني : دراسات باللغة الأجنبية

✓ **دراسة**

Joe Sammut, **Are Public compny Auditors complicit in Financial Statement Frand**, Mis Pper of doctorate of finance, smc. University zurich, March, 2012.

تناولت الدراسة القوائم المالية بما أنها المصدر الرئيسي للبيانات المالية لذلك فإن القوائم المالية يجب أن تكون ذات موثوقية وتعطي تأكيدات للنتائج المالية، مع مراعاة مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن صحة حسابات المؤسسة من عدمها، حيث ركز الباحث على توفير الشروط الثلاثة في معيار التدقيق الدولي (IAS 240) مسؤولية الغش عن مراجعة القوائم المالية وبيان التدقيق القياسي (SAS 99) المعروف بمثلث الاحتيال (الفرصة، الدافعية، المنطقية)، وذلك من خلال تأثير مثلث الاحتيال على عملية التدقيق.

ركز الباحث أيضا على تحقيق العلاقة بين مراجعي الحسابات والإدارة لصالح إقامة علاقة أوثق بكثير بين المراجعين والمستثمرين واكتساب ثقة الجمهور في القوائم المالية واستخدام الجهود اللازمة للكشف عن الغش.

- يبرز الاختلاف في طريقة الدراسة حيث اعتمدت الدراسة على المقارنة بين المعيار الدولي (IAS 240) ومعيار التدقيق الأمريكي (SAS 99) حول مسؤوليات المراجع اتجاه الغش، بينما دراستنا قامت على دراسة مسؤوليات المراجع من كل النواحي تقع على عاتق المسؤولية اتجاه الغش حيث قمنا باختبار عينة من أكاديميين ومهنيين في المجال.

✓ **دراسة**

Stephanie D, Moussalli, O.Rould cray and Gokhan, **lluminating the lumits of Auditor. Accountability for Frand Detection**, journal of business, Industry and Economics Volume 17, sprng 2012.

جاءت هاته الدراسة من أجل إلقاء الضوء على حدود المراجعة لكشف الغش

هدفت الدراسة إلى فرض قيود للكشف عن الغش والتواطؤ بين الإدارة ومراجعي الحسابات والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم بالإضافة إلى المسؤولية المهنية لمراجع الحسابات وحدود المسألة والشفافية للمراجعين تجاه المستثمرين والمؤسسة والإدارة وموقف الحكومة من هذه الممارسات والمعايير التي تردع مثل هاته التصرفات والتجاوزات الغير قانونية، وأيضا نظام الرقابة الداخلية وكفاءته في كشف الغش.

من أجل معالجة الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المقابلة والتحليل مع كبار مكاتب المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وأساتذة ومراجعين في جمع البيانات.

أهم ما توصلت إليه الدراسة فقد أكدت أن الوظيفة الأساسية لمراجعي الحسابات هو اكتشاف الغش، كما أن المسؤولية تقع بأغلبية ساحقة على عاتق الإدارة اتجاه الغش.

- يبرز الاختلاف في هذه الدراسة من حيث طريقة المعالجة، حيث قام الباحث بالاعتماد على المقابلة والتحليل مع كبار مكاتب المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وأساتذة ومراجعين في جمع البيانات، بينما شملت عينة الدراسة الحالية على استبيان موزع على مهنيين وأكاديميين لجمع البيانات كما اعتمدنا في التحليل على برنامج "SPSS" وبرنامج "EXCEL" لتحليل البيانات.

✓ **دراسة**

Ben JaminP.Foster, **the Auditor's Report on internal a frand Detection Responsibility** : Acompauson of Franch and U.S user's Perceptions, university of Louisville Guy Mcclain, 14/11/2013 .

تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة مراجع الحسابات في الكشف عن مسؤولية احتيال المستخدمين.

إن الغرض من هذه الدراسة هو مقارنة بين التصورات الخاصة بالتدقيق عبر المستخدمين في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومسؤوليات مراجع الحسابات للكشف عن الغش بعد إصدار المعيار الدولي للمراجعة IAS 240، وإمكانية الوثوق بتقرير مراجع الحسابات على وجه التحديد.

اعتمد الباحث على أسلوب المقارنة بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي، وأعتمد على تصميم استبيان لمعالجة الموضوع، فشملت عملية المسح 92من طلاب الماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية و72 من طلاب ماجستير في شمال فرنسا.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في كون الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تقيم تقارير مراجعي الحسابات بالمثل حول الغش ومسؤوليات مراجع الحسابات تجاه ذلك، بالإضافة إلى أن مراجع الحسابات يقدم تقرير سنوي حول نظام الرقابة الداخلي لوصف عمليات الرقابة لضمان تقارير متناسقة مع البيانات المالية للمؤسسة، لينتهي في الأخير بتوضيح مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه الغش بعد إصدار معيار المراجعة الدولية IAS 240، في تدقيق القوائم.

- تختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية من حيث العينة التي تناولتها وطريقة المعالجة باعتبارها دراسة مقارنة بين مسؤوليات المراجع في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حيث اشتملت العينة طلبة ماجستير من كلا البلدين وهنا قد تكون وجهة نظرهم مبنية على أساس نظري أكاديمي بعيدة عن الواقع المهني، أما بالنسبة لدراستنا فحاولنا الجمع بين الرأيين الأكاديمي والمهني.

المطلب الثاني : مميزات الدراسة الحالية

يمكن عرض مميزات دراستنا عن الدراسات السابقة في النقاط التالية :

- إبراز مسؤوليات المراجع الخارجي حول الغش في القوائم المالية وكيفية التعامل معه في ضوء المعايير الدولية والقانون الجزائري؛
- التعرف على آراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء والأكاديميين ذات الصلة بالموضوع وهذا على مستوى ولاية ورقلة، حول مسؤوليات المراجع عند اكتشافه الغش وكيفية التعامل معه وكيف يمكن التقرير عنه؛
- تناولت هذه الدراسة كيفية التعامل مع الغش في القوائم المالية والعوامل المؤثرة عن صحتها وعلى دور المراجع ومسؤولياته في القانون الجزائري (قانون 10-01)؛
- ركزنا في هذه الدراسة على مستخدمي القوائم المالية لإبداء رأي محايد حول القوائم المالية الإفصاح عنها في كل الظروف؛
- التعرف على مسؤوليات المراجع والعوامل المؤثرة فيها ومساهمته في التقليل والحد منها؛
- محاولة تكوين نظرة عامة حول مسؤوليات المراجع اتجاه الغش حسب رأي الأكاديميين والرأي المهني.

خلاصة

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا إلى مفهوم القوائم المالية وعرضها ومستخدميها، كما تناولنا خصائصها والتصرفات الغير قانونية فيها بالإضافة إلى مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه الغش والمسؤوليات القانونية التي تقع على عاتقه ويمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم توصل إليها من خلال هذا المبحث فيما يلي :

- تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي وتبين الوضعية المالية للمؤسسة وتوفر المعلومات والبيانات التي تبين الحقوق وديون المؤسسة تجاه الغير؛
- تتضمن القوائم المالية كل من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة ، الملاحق، وتتميز بأهميتها لمستخدميها؛
- تكمن مسؤوليات المراجع في التأكد من صحة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء والغش وفعالية النظام الرقابي الداخلي للمؤسسة؛
- يعمل المراجع الخارجي وفق ما يحدده القانون والمعايير الدولية من خلال مسؤولياته والتزاماته تجاه المؤسسة، وما يتعرض له من مسألة قانونية عند تقصيره لأداء مهنته.

وفي المبحث الثاني تناولنا أهم الدارسات السابقة التي تصب في إطار واحد مع دراستنا، حيث تناولنا أهم الجوانب في هذه الدراسة والمتمثلة في الهدف والعينة وطريقة المعالجة وأهم النتائج، في النهاية كل دراسة تمت مقارنتها مع دراستنا من حيث إبراز أوجه الاختلاف وذكر ما تميزت به دراستنا عن الدراسات السابقة.

سنحاول في الفصل الثاني إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من أجل التحقق من مسؤوليات المراجع تجاه الغش في القوائم المالية و الإجابة على كل التساؤلات و إثبات فرضيات الدراسة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد

من خلال هذا الفصل سنحاول معرفة مدى التزام المراجع الخارجي بالتزاماته ومسؤولياته اتجاه القوائم المالية، إذ أن هذه الأخيرة تساهم في الوصول إلى مصداقية وسلامة القوائم المالية وخلوها من الشكوك والانحرافات وذلك على اعتبار أن المراجع الخارجي مسؤولا مسؤولية مهنية اتجاه القوائم المالية، ومن هنا سنحاول في هذا الفصل توضيح ومعرفة التزام المراجع بمسؤولياته الثلاثة اتجاه الغش في القوائم المالية وذلك من خلال التقرب المباشر من المهنيين (محافظو الحسابات، الخبراء المحاسبيين والمحاسبيين المعتمدين) والأكاديميين (الأساتذة المختصين في المراجعة والمحاسبة) باستخدام الاستبيان الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم لقياس درجة التطابق وجهات النظر بين الجانب النظري و الدراسة الميدانية وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة والقيام بتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال المنهج المتبع في الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع بيانات الدراسة وينتهي الفصل بالمعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج وتفسيرها، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

ـ المبحث الأول : الطريقة و لإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

ـ المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، قصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الدراسة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، حيث تتمحور الدراسة في مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية، وهذا من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين حيث يشتمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة الميدانية.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة

يتناول هذا المطلب عرض لطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التعرف على مجتمع و عينة الدراسة، وأهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات.

الفرع الأول : مجتمع و عينة الدراسة

تم مراعاة في اختبار مجتمع الدراسة أن يكون أفرادها من بين الأشخاص ذوي الاختصاص الذين تتوفر لديهم الخبرة المهنية (العملية) والعلمية وقد شملت هذه الدراسة بلدية ورقلة وبلدية تقرت وتتمثل العينة المختارة في مجتمع الدراسة فيما يلي :

- عينة من محافظو الحسابات لمعرفة مسؤوليات المراجع تجاه الغش في القوائم المالية.
- عينة من المحاسبيين المعتمدين و الخبراء المحاسبيين و المحاسبيين في المؤسسات.
- عينة من الأساتذة الجامعيين ذوي الاختصاص في المجال لتدعيم الدراسة.

تم توزيع 45إستمارة استبيان شملت 10أكاديمين (أساتذة محاسبة ومراجعة)،و35 استمارة استبيان على المهنيين (محافظين ومحاسبيين و خبراء محاسبيين)، اعتمدنا التسليم المباشر وأحيانا البريد الالكتروني وبواسطة الزملاء، وبعد عملية الفرز والتبويب تقرر الإبقاء على 30 استمارة صالحة من مجموع الاستمارات، بعدما قمنا بإقصاء 15 استمارة وهذا راجع إلى نقص في الإجابة أو بسبب الضياع أو عدم استلامها.

الجدول رقم 1.2 : الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة والمعلن عنها	45	%100
عدد الاستمارات المفقودة والمهملة	09	%09
عدد الاستمارات الملغاة	06	%06
عدد الاستمارات الصالحة	30	%85

المصدر : من إعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان)

الفرع الثاني : بيانات الدراسة وأدوات جمعها

أولا : بيانات الدراسة

لقد تم لاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية و الثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتتمثل فيما يلي :

1/ المصادر الثانوية : بغية معالجة الإطار النظري اتجهنا إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تمثلت في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، الدوريات، المقالات، التقارير والأبحاث السابقة حول القوائم المالية والغش ومسؤوليات المراجع الخارجي باستخدام كل المنشورات والإصدارات ذات العلاقة والجهات القانونية ذات الصلة أهمها الجريدة الرسمية و240 IAS.

2/ المصادر الأولية : وتتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية حيث تم الاعتماد بنسبة كبيرة على الاستبيان الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة، وقد قسمت هذه الأسئلة إلى ثلاثة أجزاء حسب فرضيات الدراسة ومن ثم قمنا بطرح الاستبيان على عينة عشوائية من المحاسبيين المعتمدين ومحافظو الحسابات والخبراء المحاسبيين وأساتذة مختصين في المحاسبة والمراجعة.

ثانيا : أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات على الاستبيان والمقابلة وقد صمم بطريقة مبسطة وسهلة وأسئلة واضحة والملحق رقم (1) يوضح نموذج الاستبيان، واعتمدنا في توزيعه على عدة قنوات وهي :

- الاتصال المباشر للأفراد العينة عن طريق المقابلات.
- إيداع استمارات الاستبيان على مستوى مكاتب المحاسبين المعتمدين و الخبراء المحاسبيين و محافظو الحسابات.
- إرسال الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني لبعض الأساتذة في الجامعة.

ثالثا : محتوى الاستبيان

احتوى الاستبيان على مقدمة لتقديم موضوع الدراسة وتشجيعهم للمشاركة في الموضوع، كما بينا أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الجزء الأول : خاص بالمعلومات العامة لأفراد العينة.
الجزء الثاني : تتعلق بفرضيات الدراسة وأسئلتها حيث قسم إلى ثلاثة محاور.

المحور الأول : تتضمن أسئلة تتعلق بالفرضية الأولى وهي مدى التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية الذي يعزز قدرتهم في اكتشاف الغش.
المحور الثاني : تضمن أسئلة تتعلق بالفرضية الثانية "مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش".
المحور الثالث : تضمن الفرضية الثالثة "فعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية".

وقد تم إعداد الأسئلة على أساس ليكارت الخماسي والذي يتحمل خمس إجابات وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء العينة لفقرات الاستبيان ويسهل بالتالي ترميز الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 2.2 : مقياس ليكارت الخماسي (5-point likert scale)

الرأي (التصنيف)	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة (الوزن)	1	2	3	4	5

المصدر : عز عبد الفتاح،مقدمة في علم الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام spss (الجزء الثالث موضوعات مختارة) ص540 المتاح على الموقع

http ://site iugaza.eud.ps/mbarakat/files/2010/02 questionnaire- analyzis .pd, consulté le 11/05/2014 a 22:06

الفرع الثالث : متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير التابع : ويتمثل في القوائم المالية.

المتغير المستقل : مسؤوليات المراجع الخارجي عن الغش والتي يكون الإفصاح عنه للإدارة والجهات المختصة وتحمل مسؤوليات القانونية للمراجع إذا تغاضى عن الغش ولم يقم بأداء واجباته تجاه العميل ومستخدمي القوائم المالية.

الشكل رقم 1.2 : متغيرات الدراسة

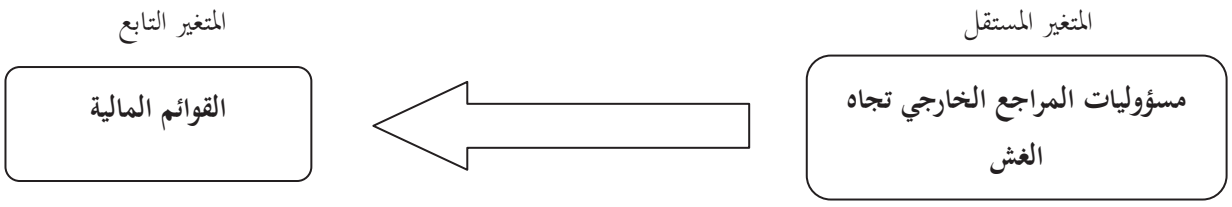

المصدر : من إعداد الطالبة

المطلب الثاني : الأدوات والإجراءات المتبعة

نحاول في هذا المطلب بيان الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان.

الفرع الأول : الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة

1- تحكيم الاستبيان

قبل نشر الاستبيان تم عرضه لعملية تحكيم على مجموعة من الأساتذة المختصين من جامعة ورقلة وهذا بغية التأكد من سلامة الاستبيان من مختلف الجوانب خاصة فيما يتعلق بـ :

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات؛
- توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية؛
- من أجل الوقوف على مشكلة التصميم والمنهجية؛

وفي الأخير تم صياغة الاستبيان بالشكل النهائي.

2- اختبار ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ (cronbach's A Lpha)

من أجل اختبار مصداقية الاستبيان ومصداقية المستجوبين في الإجابة عن أسئلة الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب.

- نتائج اختبار الثبات : عند تطبيق اختبار المصداقية والثبات آلفا كرونباخ على الإجابات عينة الدراسات المكونة من 30 فرد وجدنا أن قيمة آلفا بلغت (0.700) وهذا يبين أن الارتباط بين لإجابات مقبول وجيد إحصائيا.

الفرع الثاني : البرامج والأدوات المستخدمة في معالجة الاستبيان

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج الجداول الالكترونية (Excel 2007) ، لمعالجة البيانات واستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss19) ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات تم تجميعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية التي تتمثل فيما يلي :

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان؛
- حساب المتوسطات الحسابية لكل محور من الاستبيان؛
- حساب المتوسط الحسابي المرجح لإجابات العينة المدروسة على أسئلة الدراسة؛
- قياس الانحراف المعياري، التباين ومعامل الارتباط لبيرسون؛
- اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار(T) استخدام اختبار فرق المتوسطين Independent –samples-test

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها

يشتمل هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يتمثل بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، أما المطلب الثاني سنحاول من خلاله تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية

نحاول من خلال هذا المطلب القيام بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الادوات الإحصائية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

الفرع الاول : النتائج المتعلقة بالمعلومات العامة

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية " الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص العلمين الخبرة العلمية ".

✓ **التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب الوظيفة**

أولا : جدول يمثل وظيفة أستاذ "أكاديمي"

الجدول رقم 3.2 : التوزيع التكراري وظيفة أستاذ "أكاديميين"

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
أستاذ	07	%23,3
أخرى	23	%76,7
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق نلاحظ نسبة أستاذ مقدرة بـ 23,3%، وهي نسبة معتبرة لمعرفة عدد الأكاديميين في الدراسة لمعرفة آرائهم حول موضوع الدراسة.

الشكل رقم 2.2 : وظيفة أستاذ

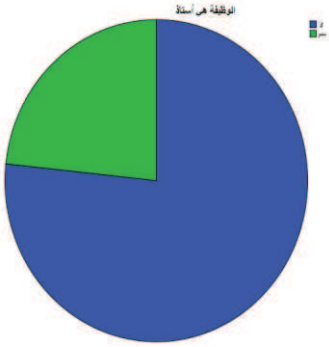

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.

ثانيا : جدول يمثل وظيفة مساعد مراجع "مهنيين "

الجدول رقم 4.2 : التوزيع التكراري وظيفة مساعد مراجع "مهنيين "

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
مساعد مراجع	04	%13,3
أخرى	26	%86,7
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.

نستنتج من خلال الجدول السابق أن نسبة مساعد المراجع نسبة مقدرة بـ 13,3%، وهذا راجع إلى ان أغلب المهنيين متحصلين على شهادات أعلى، إلا أن أراء مساعدي المراجعين تفيدنا في الحصول على درجة التناسق مع باقي الوظائف.

ثالثا : جدول يمثل وظيفة محاسب معتمد "مهنيين"

الجدول رقم 5.2 : التوزيع التكراري وظيفة محاسب معتمد "مهنيين"

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
محاسب معتمد	10	%33,3
أخرى	20	%66,7
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة محاسب معتمد مقدرة بـ 33,3%، وهذا يدل على أنها نسبة كافية لمستوى شهادة المهنيين والمسجلين في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

الشكل رقم 3.2 : وظيفة محاسب معتمد

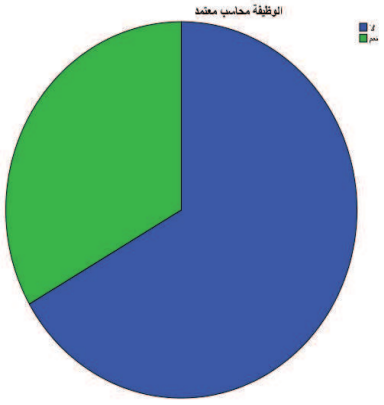

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.

رابعا : جدول يمثل وظيفة محافظ الحسابات "مهنيين"

الجدول رقم 6.2 : التوزيع التكراري وظيفة محافظ الحسابات "مهنيين"

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
محافظ حسابات	13	%43,3
أخرى	17	%56,7
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مرتفعة لوظيفة محافظ الحسابات مقدرة بـ 43,3%، وهذا يدل على انتشار وتمركز مكاتب ومحافظي الحسابات بورقلة حيث أنهم مسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

الشكل رقم 4.2 : وظيفة محافظ حسابات

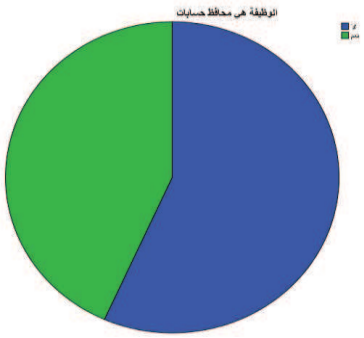

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.

خامسا : جدول يمثل وظيفة خبير محاسبي "مهنيين"

الجدول رقم 7.2 : التوزيع التكراري وظيفة خبير محاسبي "مهنيين"

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
خبير محاسبي	04	%13,3
أخرى	26	%86,7
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة خبراء المحاسبين مقدرة بـ 13,3%، وهي نسبة معتبرة لأخذ آراء الخبراء المحاسبين عن الإشكالية المدروسة وتمكنهم في مجال تدقيق الحسابات والمسجلين في المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

الشكل رقم 5.2 : وظيفة خبير محاسبي

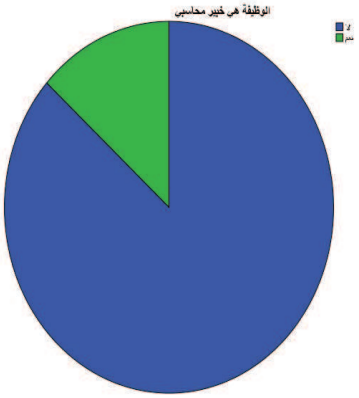

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.

✓ **التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي**

أولا : جدول يمثل المؤهل العلمي "ليسانس"

الجدول رقم 8.2 : التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي "ليسانس"

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
ليسانس	15	%50
أخرى	15	%50
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المؤهل العلمي ليسانس 50%، وهذا يدل على أن عينة الدراسة ذات مستوى جامعي مما يمكننا من الحصول على معلومات كافية لمعالجة التساؤلات المطروحة حول موضوع الدراسة.

الشكل رقم 6.2 : المؤهل العلمي "ليسانس"

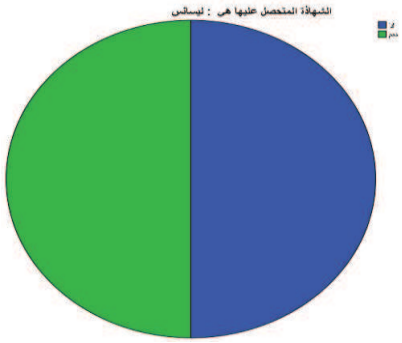

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.

ثانيا : جدول يمثل المؤهل العلمي " ماجستير"

الجدول رقم 9.2 : التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي " ماجستير"

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
ماجستير	07	%23,3
أخرى	23	%76,7
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 23,3% مؤهل علمي ماجستير، وهذا يدل على ان هذه العينة اشتملت على نوعين اكاديميين ومهنيين الأمر الذي يمكننا من الحصول على معلومات نظرية وميدانية حول موضوع الدراسة.

الشكل رقم 7.2 : المؤهل العلمي "ماجستير"

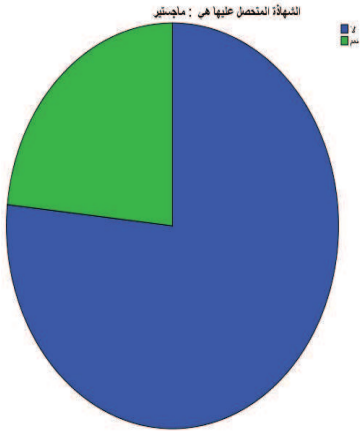

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

ثالثا : جدول يمثل المؤهل العلمي " دراسات عليا"

الجدول رقم 10.2 : التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي " دراسات عليا"

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
دراسات عليا	12	%40
أخرى	18	%60
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المؤهل العلمي "دراسات عليا" تقدر بـ 40%، مما نستنتج أن عينة الدراسة تمتلك شهادات في دراسات عليا ما يطبق المبادئ المحاسبية العامة المعمول بها ومعايير التدقيق الدولية من أجل إسقاط موضوع الدراسة على المبادئ والمعايير.

الشكل رقم 8.2 : المؤهل العلمي "دراسات عليا"

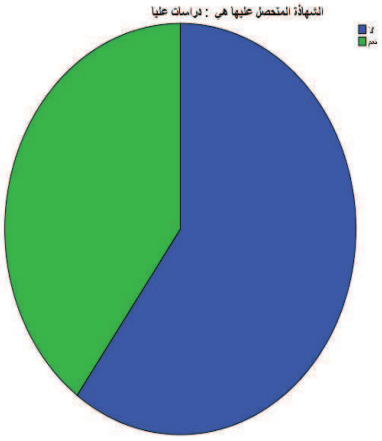

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

رابعا : جدول يمثل المؤهل العلمي "شهادات مهنية"

الجدول رقم 11.2 : التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي "شهادات مهنية"

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
شهادات مهنية	16	%53,5
أخرى	14	%46,7
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المؤهل العلمي "شهادات مهنية "تقدر بـ 53,5%، مما نستنتج أن عينة الدراسات تمتلك شهادات معتمدة عليها في ميدان الدراسة حيث تركز على مكاتب المحاسب والخبراء قضائيين لممارسة مهنة المراجعة، مما يدعمنا للحصول على معلومات متوازنة مع موضوع الدراسة.

الشكل رقم 9.2 : المؤهل العلمي "شهادات مهنية"

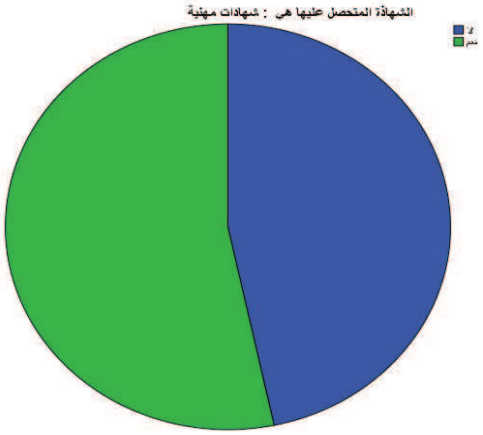

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

✓ **التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب التخصص العلمي**

أولا : جدول يمثل التخصص العلمي دراسات محاسبية

الجدول رقم 12.2 : التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب التخصص العلمي " دراسات محاسبية"

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
دراسات محاسبية	19	%63,3
أخرى	11	%36,7
البيان	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التخصص العلمي دراسات محاسبية تقدر بـ 63,3%، مما يفيدنا من المعلومات المحاسبية من أجل تطبيق النظام المحاسبي المالي مما يتكيف مع متطلبات المبادئ المحاسبية المعتمدة.

الشكل رقم 10.2 : التخصص العلمي "دراسات محاسبية"

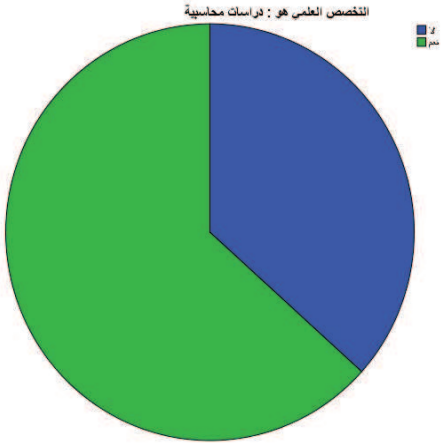

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

ثانيا : جدول يمثل التخصص العلمي مالية مؤسسة

الجدول رقم 13.2 : التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب التخصص العلمي " مالية مؤسسة "

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
مالية مؤسسة	14	%46,7
أخرى	16	%53,3
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التخصص العلمي مالية مؤسسة تقدر بـ 46,7%، وهذا يعني أنها نسبة معتبرة لمعرفة درجة التقنيات المالية التي تمكننا من دراسة وتحليل القوائم المالية بهدف التوصل إلى حلول لإشكالية الدراسة.

الشكل رقم 11.2 : التخصص العلمي "مالية مؤسسة"

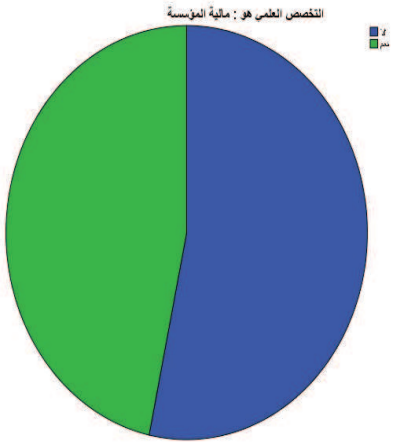

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

ثالثا : جدول يمثل التخصص العلمي تدقيق ومراقبة التسيير

الجدول رقم 14.2 : التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب التخصص العلمي " تدقيق ومراقبة التسيير "

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
تدقيق ومراقبة التسيير	14	%46,7
أخرى	16	%53,3
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التخصص العلمي تدقيق ومراقبة التسيير تقدر بـ 10%، وهذا ما يوضح أن هذا التخصص حديثا إلا أن أغلب المهنيين كانوا في تخصصات دراسات محاسبية ومالية مؤسسة.

الشكل رقم 12.2 : التخصص العلمي "تدقيق ومراقبة التسيير"

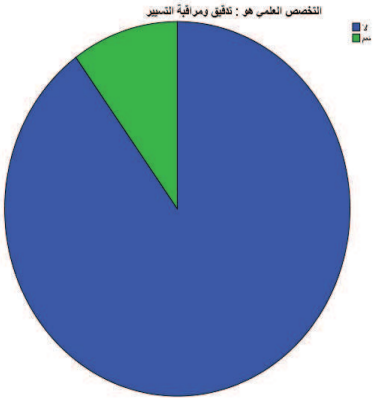

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

✓ **التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب الخبرة المهنية**

الجدول رقم 15.2 : التوزيع التكراري لعينة العمال المدروسة حسب الخبرة المهنية

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
أقل من 5 سنوات	6	%20
من 5 إلى 10 سنوات	6	%20
أكثر من 10 سنوات	18	%60
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عينة الدراسة ذات خبرة أكثر من 10سنوات بنسبة 60%، وهذا يدل على أن نسبة الدراسة تمكنت من الحصول على خبرة عالية تمكننا من الاستفادة من المعلومات المتوفرة لديهم.

الشكل رقم 13.2 : الخبرة المهنية

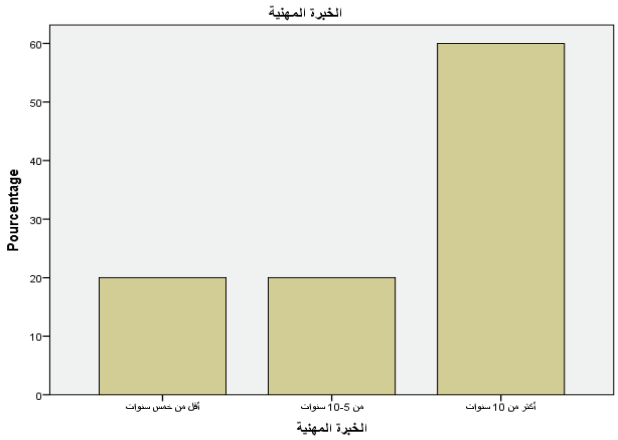

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

✓ **دراسة ثبات الاستبيان**

في خطوة قبل استخراج النتائج المتعلقة بالإشكالية الموضوعة نحاول فيما يلي دراسة ثبات الاستبيان بواسطة المعامل α كرونباخ، وهذا المعامل عبارة عن نسبة تقيس قيمة أفراد العينة الذين يعيدون نفس الإجابات في حالة استجوابهم في نفس الظروف.

الجدول رقم 16.2 : نتائج قياس الثبات

Alpha de crombhach	Nombre d' élémeuts
%70.0	14

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال إجراء اختبار الثبات لـ 14 سؤال من الاستبيان كانت نسبة معامل α كرومباخ 0,70، مما يدل على أن في حالة توزيع استبيان من جديد في نفس الظروف السابقة فإن 70% من عينة الدراسة يعيدون نفس الإجابة وهو ما يعبر عن نسبة ثبات عالية للأداة المستعملة في الدراسة مما يبين مصداقية النتائج التي يمكن الوصول إليها وأيضا يبين أن الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول.

الفرع الثاني : دراسة النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين اتجاه محور الاستبيان

لقياس درجة الموافقة حول مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع أسئلة محاور الدراسة الثلاث، مع مقارنة كل فقرة حسب مقياس ليكارت الخماسي كما يلي :

- الرأي غير مواقف بشدة تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1 إلى 1,8؛
- الرأي غير مواقف تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1,8 إلى 2,6؛
- الرأي المحايد تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 2,6 إلى 3,4؛
- الرأي مواقف تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 3,4 إلى 4,2؛
- الرأي مواقف بشدة تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 4,2 إلى 5.

والجدول الموالي يبين ملخص التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي المجمع والانحراف المعياري والاتجاه العام لكل فقرة من فقرات الاستبيان في المحاور الثلاث.

أولا : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الأول

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الاول من الاستبيان المتعلقة بالتزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش.

الجدول رقم 17.2 : التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة

المحور الأول	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
يلتزم مكاتب محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية وتبني المناهج و الأساليب المعروفة لمراجعة التقديرات المحاسبية.	1	5	3	19	2	3,62	0,862	**3**	موافق
	3,3	16,7	10	63,3	6,7				
يكتسب محافظو الحسابات العناية المهنية اللازمة لتحديد مواطن الغش في القوائم المالية.	2	4	5	15	4	3,50	1,106	**4**	موافق
	6,7	13,3	16,7	50,5	13,3				
تقع المسؤولية الرئيسية لمنع و اكتشاف الغش على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة الداخلية في المؤسسة و إدارتها.	2	1	2	14	11	4,03	1,098	**2**	موافق
	6,7	3,3	6,7	46,7	36,7				
يقوم المراجع بإجراء المراجعة التحليلية للقوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة للتأكد من صحتها و معقوليتها.	0	1	3	18	08	4,10	0,712	**1**	موافق
	0	3,3	10	60	26,7				
يمارس محافظو الحسابات الشك المهني للكشف عن تحريفات في القوائم المالية.	0	4	10	15	01	3,43	0,774	**5**	موافق
	0	13,3	33,3	50,0	3,3				
المتوسط العام للمحور الأول						**3,743**	**0,6301**	**ـــ**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

ثانيا: النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان المتعلقة بمسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش.

الجدول رقم 18.2 : مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش

المحور الثاني	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية المهنية والتأديبية عند عدم ممارسته الشك المهني مما يؤدي لوجود عمليات الغش.	2	9	7	10	2	3,03	1,098	**4**	موافق
	6,7	30	23,3	3,3	6,7				
توجد مشاكل و معوقات تؤثر في قيام محافظ الحسابات لأدائه المسؤولية المهنية.	0	5	3	10	12	3,97	1,098	**1**	موافق بشدة
	0	16,7	10	33,3	40				
يعتبر إخفاق محافظ الحسابات في اكتشاف الغش هو عدم بذله العناية المهنية اللازمة.	0	9	12	7	2	3,07	0,907	**3**	محايد
	0	30	40	23,3	6,7				
تؤثر المسؤولية المدنية على إلزام المراجع الخارجي في اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية.	0	3	9	14	4	3,63	0,850	**2**	موافق
	0	10	30	46,7	13,3				
عند فشل المراجع في اكتشاف التضليل فإنه تجب مساءلته قانونيا.	0	22	8	0	0	2,27	0,450	**5**	غير موافق
	0	73,3	26,7	0	0				
المتوسط العام للمحور الثاني						**3,193**	**0,4378**	**—**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

ثالثا: النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثالث

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثالث من الاستبيان بفعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية.

الجدول رقم 19.2 : فعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية

المحور الثالث	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
وجود نظام رقابة فعال في المؤسسة يمنع وجود تلاعبات في القوائم المالية.	0	2	1	19	8	4,10	0,759	**4**	موافق
	0	6,7	3,3	63,3	26,7				
يعمل محافظ الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة أثناء تنفيذ مهام المراجعة.	0	1	0	19	10	4,27	0,640	**2**	موافق
	0	3,3	0	63,3	33,3				
عند تقييم نظام الرقابة الداخلية وتبين ضعف جوهري في تصميم و تنفيذ النظام يقوم المراجع بإشعار الجهة المسئولة عن هذا الخلل في النظام.	0	0	0	14	16	4,53	0,507	**1**	موافق بشدة
	0	0	0	46,7	53,3				
يعتمد مستخدمو القوائم المالية على تقرير المراجع لمعرفة مصداقية القوائم المالية.	0	1	5	13	11	4,13	0,819	**3**	موافق
	0	3,3	16,7	43,3	36,7				
المتوسط العام للمحور الثالث						**4,2538**	**0,4977**	**—**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

رابعا : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحاور الثلاثة

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحاور الثلاث من الاستبيان المتعلقة بمصفوفة الارتباط.

الجدول رقم 20.2 : مصفوفة الارتباط بين المحاور الثلاثة

		التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش	مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش	فعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية
التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش	**c. pearson** **Sig** **N**	1 - 30	0,406 0,026 30	0,337 0,069 30
مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش	**c. pearson** **Sig** **N**	0,406 0,026 30	1 - 30	0,127 0,504 30
فعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية	**c. pearson** **Sig** **N**	0,337 0,069 30	0,127 0,504 30	1 - 30

الفرق بين المتوسطين دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0,05$)

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة بنظام SPSS.

خامسا : النتائج المتعلقة بتحليل التباين لمحاور الدراسة

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحاور الثلاث من الاستبيان المتعلقة بتحليل التباين لمحاور الدراسة.

الجدول رقم 21.2 : تحليل التباين لمحاور الدراسة

	signification
التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش	0,739
مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش	0,284
فعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية	0,984

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة بنظام SPSS.

المطلب الثاني : تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق باستخدام الأساليب والاختبارات الاحصائية وهذا من خلال النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان والنتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الأول : تحليل وتفسير النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان

أولا : تحليل وتفسير نتائج المحور الاول من الاستبيان الخاص بالتزامات محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش.

التحليل :

أشار الجدول رقم (17.2) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور التزامات محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش، تراوحت بين (3,43-4,10) وبانحرافات معيارية (0,774-0,712) وهذا يعني اتجاه أفراد العينة نحو الموافقة ما بين التزامات محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية واكتشاف الغش في القوائم المالية حيث تأتي الفقرة الرابعة في المحور الأول حول قيام المراجع بإجراءات المراجعة التحليلية للقوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة للتأكد من صحتها ومعقوليتها، بحيث أن المتوسط الحسابي لها هو [4,10] وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه آراء العينة نحو الموافق بشدة ومن ثما تأتي الفقرة الثالثة حول من تقع المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الغش على عاتق الإدارة والمكلفين بالرقابة حيث أن المتوسط الحسابي لها هو [4,03] وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه آراء العينة نحو الموافقة، ثم تأتي الفقرة الأولى حول التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية وتبني المناهج والأساليب المعروفة بمراجعة التقديرات المحاسبية حيث أن المتوسط الحسابي هو [3,62] نحو الموافقة حسب معيار ليكارت وتدرجت كل من الفقرة الثانية والفقرة الخامسة نحو الموافقة لمتوسط حسابي (3,43-3,50) على التوالي، حيث مثلت الرأي الموافق أيضا.

بالإضافة إلى ذلك أيضا يتبين لنا من الجدول موافقة عينة الدراسة على التزامات محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش أو أن محافظو الحسابات ملتزمون بهذه المعايير وتطبيقها، إذ بلغ المتوسط العام للمحور (3,7433)، كما أن الانحراف المعياري لعبارات المحور الأول أقل من الواحد مما يعني عدم وجود تشتت للفقرات وبانحراف عام للمحور قد بلغ (0,63010).

التفسير :

من خلال التحليل السابق وجدنا أن محافظو الحسابات يلتزمون بمعايير المراجعة الدولية في عمليات المراجعة مما يعطيهم القدرة على اكتشاف الغش والاعتماد على الأسس ومعايير الأداء الشخصية والمهنية في مزاولة مهنتهم، حيث أن المتوسط الحسابي لفقرات العينة هو (3,7433) وهو ما يؤكد الاعتماد على المناهج والمعايير عند التخطيط لعمليات المراجعة والاعتماد على المعايير الدولية (IAS) بشكل كبير وملائم مما يساعدهم في اكتشاف التحريفات وحالات الغش في القوائم المالية بالإضافة إلى

ممارسة المحافظين للشك المهني والعناية المهنية في عملية المراجعة مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الأخطاء والغش والتحريف المادي في القوائم المالية.

بالإضافة إلى تنفيذ الخطط المسبقة لعملية التدقيق واعتماد المراجعة التحليلية في مراجعة القوائم المالية يسهل عليه الكشف عن حالات الغش، خصوصا أن الجمهور ينتظر من محافظو الحسابات الرأي الفني المحايد حول صحة هاته القوائم لأخذها بعين الاعتبار، وهذا ما يجعل محافظو الحسابات يبذلون العناية المهنية اللازمة في مراجعة هذه القوائم ويجعله على دراية كافية لمعايير المراجعة التي تمكنه من إنجاز عملية المراجعة بطريقة جيدة والإفصاح عن رأي ملائم لصحة القوائم المالية.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي :

إن محافظو الحسابات على دراية كافية بمعايير المراجعة الدولية التي تعزز من قدرتهم على اكتشاف الغش وتقييم صحة القوائم المالية بدرجة كبيرة وفعالية هذه المعايير في الكشف عن حالات الغش وأيضا توفر الكفاءة المهنية اللازمة تساعد المحافظ على الفهم الجيد لهذه المعايير وتطبيقها.

إن أهمية المعايير الدولية للمراجعة تبرز من خلال تطبيقها على الواقع وفعاليته افي عملية المراجعة عند تطبيقها ومساعدة المراجعين في البناء السليم والأساسي لعملية التخطيط للمراجعة ومساعدتهم في اتخاذ القرارات حول القوائم المالية في إعداد التقرير.

ثانيا : تحليل وتفسير نتائج المحور الثاني من الاستبيان الخاص بمسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش.

التحليل :

يشير الجدول رقم (18.2) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش ، تراوحت بين (3,97-2,27) وبانحرافات معيارية (0,450-1,098) وهذا يعني موافقة نسبية لعينة الدراسة على الفقرات التي تقيس مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش وبدرجات تراوحت بين الموافق والمحايد.

كما يتضح من خلال الجدول السابق أن العبارة الثانية المتمثلة في وجود معوقات تؤثر على قيام المحافظ لأدائه مسؤوليته المهنية جاءت في المرتبة الأولى وكانت الأكثر موافقة من بين بقية العبارات، حيث قدر المتوسط الحسابي لها بـ [3,97] ومن ثم تليها العبارة الرابعة المتمثلة في تأثير المسؤولية المدنية على التزام المراجع الخارجي في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية إذا بلغ متوسطها الحسابي بـ [3,63] وتدرجت باقي العبارات إلى محايد حيث لم يتجاوز متوسطها الحسابي هو [2,79] وبذلك مثلت الرأي المحايد وتتمثل في "تحمل محافظ الحسابات المسؤولية المهنية والتأديبية عند عدم ممارسته الشك المهني مما يؤدي إلى احتمال وجود غش لم يكشف عنه"، "إخفاق محافظ الحسابات في اكتشاف الغش هو عدم بذله العناية المهنية اللازمة"، "عند فشل المراجع في اكتشاف التظليل والغش فإنه تجب مساءلته قانونيا.

بالإضافة إلى ذلك تؤكد بيانات الجدول السابق إلى حياد أفراد عينة الدراسة حول لمحور مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش، إذ بلغ المتوسط العام للمحور الثاني (3,1933)، كما أن الانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني أقل من الواحد مما يعني عدم وجود تشتت للفقرات وبانحراف عام بلغ (0,43721).

التفسير :

بناءا على النتيجة السابقة يتضح لنا أن تأثير المسؤولية المدنية على المحافظ لاكتشاف حالات الغش والعوامل والمعوقات التي تؤثر عليه في أداء مسؤوليته المهنية وهذا ما يفسر تأثير المسؤولية المهنية والمدنية في حالات عدم اكتشافه حالات الغش وتأثيرها على المحافظ وعلى عملية التدقيق ككل.

بالإضافة إلى تفسير نتيجة الحياد التي اتضحت في الفقرة "تحمل محافظ الحسابات المسؤولية المهنية والتأديبية عند عدم ممارسته الشك المهني والعناية المهنية اللازمة لذلك فإن فشله في اكتشاف الغش تجب مسألته قانونيا"، وهذا بناءا على آراء عينة الدراسة بحيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارات السابقة أقل من (2,79) وهذا يعود إلى العديد من العوامل منها عوامل مرتبطة بالمراجع الخارجي وعوامل مرتبطة بالمؤسسة، حيث العوامل الخاصة بالمراجع تتمثل في الخبرة المهنية وفهم المراجع لواجباته ومسؤولياته، استقلاله، موضوعيته، نزاهته، كفاءته وحجم اختبارات المراجعة . وعوامل تتعلق بالمؤسسة أمانة الإدارة ونزاهتها، كفاية الضوابط الرقابية، كفاءة إدارة المؤسسة وعدم التدخل في صلاحيات المراجع.

هذا ما يجعل محافظ الحسابات قادرا على تقييم المؤسسة وقادرا على اكتشاف الغش وبذله العناية المهنية والشك المهني عند توفر كل تلك العوامل المرتبطة سواء به أو بالمؤسسة.

وهذا ما جاء به المعيار الدولي للمراجعة (IAS 240) بشكل كبير وملائم مما يساعدهم في اكتشاف التحريفات وحالات الغش في القوائم المالية بالإضافة إلى ممارسة المحافظين للشك المهني والعناية المهنية في عملية المراجعة مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الأخطاء والغش والتحريف المادي في القوائم المالية.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي :

- تمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية أثناء تأدية عمله؛
- لا يستجيب محافظ الحسابات لضغوطات من قبل الإدارة؛
- لا توجد مصالح مادية لمحافظ الحسابات مع المؤسسة وهذا مذكور في حالات التنافي في مسؤوليات وواجبات محافظ الحسابات في الجريدة الرسمية؛
- فهم محافظ الحسابات لكامل مسؤولياته القانونية؛
- يقوم محافظ الحسابات باكتشاف الغش في حدود مسؤولياته القانونية المحددة له.

ثالثا : تحليل وتفسير نتائج المحور الثالث من الاستبيان الخاص بفعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية.

التحليل :

أظهر الجدول رقم (19.2) أن المتوسطات الحسابية للمحور الثالث المتعلق بفعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية، تراوحت بين (4,10-4,53) وبانحرافات معيارية (0,759-0,507) وهذا يعني موافقة جيدة لعينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بفعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية، وبدرجات تراوحت بين الموافق والموافق بشدة.

كما يتضح من لنا الجدول السابق أن العبارة الثالثة المتمثلة في تقييم نظام الرقابة وإذا تبين ضعف جوهري في تصميمه أو تنفيذه يقوم محافظ الحسابات بإبلاغ الجهات المسؤولة، وكانت الاكثر موافقة بشدة من بقية العبارات حيث قدر المتوسط الحسابي لها بـ [4,53] ومن ثم تليها العبارة الثانية المتمثلة في اكتشاف التحريفات وغش الادارة عند تنفيذ مهام المراجعة، حيث بلغ متوسطها الحسابي بـ [4,27] وتدرجت باقي العبارات الأولى والرابعة وبذلك مثلت الرأي الموافق حيث بلغ متوسطها الحسابي [4,11]

في الأخير تؤكد بيانات الجدول السابق موافقة عينة الدراسة على اهمية وجود نظام رقابي فعال للكشف عن التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث (4,2583) وبانحراف معياري (0,49777) وهذا ما يعني عدم وجود تشتت للفقرات لأنها أقل من الواحد.

التفسير :

من خلال التحليل السابق نجد أن النظام الرقابي له دور في كشف حالات الغش، وجودته تساهم في زيادة الثقة في المعلومات التي ينتجها النظام ويمنع التلاعبات في القوائم المالية لذلك تعتبر دراسة وتقييم النظام الرقابي نقطة بداية لمحافظ الحسابات عند قيامه بعملية التدقيق وذلك بهدف تحديد درجة الاعتماد على هذا النظام وجودته، كما يزودنا هذا النظام بخلفية كافية عن بيئة الرقابة وبالتالي في سير وتدفق العمليات في النظام المحاسبي وكفاية الضوابط الرقابية في المؤسسة حيث يعمل محافظ الحسابات على إكتشاف كل الثغرات في النظام وأيضا كل حالات الغش المترتبة عن الادارة والعاملين في حالة وجودها، إضافة إلى أن الجمهور من مستخدمي القوائم المالية ينتظرون صدور تقرير حول صحة هاته القوائم والإدارة لاتخاذ قراراتهم.

اكتشاف خطر الرقابة الذي قد يكون من قبل فرد بشكل فردي أو خطر تم تجميعه مع تحريفات أخرى يتم اكتشافه عن طريق اجراءات الرقابة أو المكلفين بالحوكمة حسب المعيار الدولي (IAS 200).

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي :

- النظام الرقابي ضروري في عملية المراجعة لتقييمه ومعرفة درجة جودته؛
- تحديد نقاط الضعف في النظام الرقابي من قبل المراجع والإبلاغ عنها؛

- كفاية الضوابط الرقابية؛
- إصدار تقرير فني محايد حول صحة القوائم المالية والنظام الرقابي في المؤسسة لمن ينتظرون صدوره من مستخدمي القوائم المالية؛
- فعالية النظام الرقابي الجيد يقلل من الوقوع في حالات الخطأ والغش في المؤسسة.

رابعا : تحليل وتفسير نتائج مصفوفة الارتباط بين محاور مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية

التحليل

من النتائج الموضحة في الجدول رقم (20.2)، نجد ان معامل الارتباط لبيرسون (corrélation de pearson)، الذي يأخذ قيمة ما بين [1.1-] ويبين طبيعة وقوة العلاقة ما بين كل اثنين في هذه المحاور الثلاثة.

من خلال الجدول نلاحظ وجود دلالة إحصائية فقط للارتباط ما بين المحور الأول والمحور الثاني لأن القيمة الاحتمالية = sig 0.026، أقل من المستوى العام للدلالة $\alpha \leq 0.05$، أي أن قيمة معامل الارتباط المسجلة r= 0,406، لها دلالة إحصائية ومنه فإن التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية يعزز قدرتهم على إكتشاف الغش مرتبطا خطيا بنسبة أكثر من 40%، علاقة طردية مع مسؤوليات محافظو الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش.

بينما لا نجد ارتباط بين فعالية النظام الرقابي الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية في كل من التزامات محافظو الحسابات ومسؤولياته القانونية لان (0.69 – 0.504) = sig على التوالي أكبر من $\alpha = 0,05$ مستوى الدلالة بمعنى أن فعالية النظام الرقابي هو متغير مستقل في مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية.

التفسير

من خلال التحليل السابق نجد ان العلاقة بين مسؤوليات المراجع الخارجي في حالة عدم اكتشافه الغش والتزاماته بمعايير المراجعة الدولية علاقة طردية حيث ان معايير المراجعة الدولية تؤثر على عملية المراجعة، فكلما كان محافظو الحسابات على دراية بهذه المعايير كلما زادت قدرتهم على اكتشاف الغش والمشاكل والعوائق التي تؤثر على محافظو الحسابات في أدائه للمسؤولية المهنية وهذا ما بينه القيمة الاحتمالية **sig**، أقل من مستوى الدلالة **$\alpha < 0.05$**، لذلك نجد أن هناك قدرة لمحافظو الحسابات في إكتشاف الغش وبالتالي تؤثر على أدائه لمسؤولياته المهنية.

خامسا : تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بتحليل التباين لمحاور الدراسة من خلال اختبار ANOVA لعلاقة المحاور الثلاثة بالخبرة المهنية

في هذا الجانب نحاول اختبار فيما إذا كان هناك اختلاف في نظرة محافظو الحسابات والأكاديميين حول :

- التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش؛
- مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش؛

- فعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية.

التحليل

من خلال الجدول رقم (19.2) لدينا قيمة احتمالية في اختبار المتغيرات الثلاثة تساوي على التوالي :

[0,739 – 0,284 – 0,984] أكبر من الدلالة 0,05، أي لا توجد دلالة احصائية في اختلاف كل من محاور الدراسة الثلاثة (التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش، مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش، فعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية) حسب نظرة محافظي الحسابات والأكاديميين باختلاف الخبرات المهنية.

التفسير

من خلال التحليل السابق لم نجد دلالة إحصائية حسب نظرة كل من المهنيين والأكاديميين حول محاور الدراسة الثلاث باختلاف خبراتهم المهنية، لذلك فغن معايير المراجعة الدولية ومسؤوليات محافظو الحسابات والنظام الرقابي تؤثر على عملية التخطيط للمراجعة حول صحة القوائم المالية واحتمال مخاطر وجود الغش من قبل الادارة لذلك فان مسؤوليات المراجع وجودة النظام الرقابي تؤثر على نتيجة عملية المراجعة.

الفرع الثاني : اختبار فرضيات الدراسة

بغية إثبات أو نفي الفرضيات المتعلقة بالدراسة استخدمنا اختبار (T) للعينة حيث استخدام اختبار فرق المتوسطين Independent –samples-test حيث نحاول إبراز التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش من وجهة نظر المهنيين (محاسبيين معتمدين، ومحافظي الحسابات، والخبراء المحاسبين) والأكاديميين (الأساتذة) وتم استخراج اختبار T على الشكل التالي :

الفرضية الرئيسية الأولى : التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش، حيث حاولنا إثبات هذه الفرضية من خلال أسئلة المحور الأول من الاستبيان وتم تقسيما إلى فرضيتين جزئيتين قسمت هاته الفرضية إلى فرضيتين جزئيتين :

$H1_0$: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش؛

$H1_1$: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش. وفي الأخير توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية الرئيسية الأولى والجزئية **$H1_0$** نتائج اختبار (**T**) حول التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش من وجهة نظر المهنيين و الأكاديميين.

جدول رقم 22.2 : التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش من وجهة نظر المهنيين و الأكاديميين.

المتغير	درجات الحرية	القيمة المحسوبة Sig	القيمة الاحتمالية Sig (bilatérale)
الأكاديميين / المهنيين	28	0,331	0,788

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss

التحليل :

يشير الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش عند مستوى الدلالة (0,05) وذلك لأن القيمة الاحتمالية لـ 0.05<0.788= sig bilatérale ومنه نقبل فرضية العدم $H1_0$ حول عدم وجود اختلاف في التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش من وجهتي ونظر الأكاديميين و المهنيين.

التفسير :

إن التوافق بين فئتي المهنيين والأكاديميين يرجع إلى دراية كلا منهما بمعايير المراجعة وأهميتها في عملية المراجعة وإعداد التقرير ومن أنها أن تعزز من قدرة محافظ الحسابات في اكتشاف الغش خاصة بالنسبة للمهنيين في تشخيص الوضعية المالية وإعداد التقرير حول وضعية المؤسسة، وبنسبة للأكاديميين فيرجع سبب معرفتهم لأهمية هذه المعايير وأسباب ظهورها وجميع المراحل التي مرت بها للوصول إلى مستوى يحسن من عملية المراجعة وإرجاع الثقة في هذه المهنة ودور هاته المعايير في مصداقية وموثوقية مخرجات عملية المراجعة.

من خلال ما سبق نستنتج أن دراستنا قامت على ثلاثة فرضيات رئيسية متمثلة فيما يلي :

- يتفق المهنيين والأكاديميين حول أهمية التزام محافظو الحسابات بهاته المعايير الدولية للمراجعة مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش ويرجع ذلك إلى تطبيق هذه المعايير في عملية المراجعة بالنسبة للمهنيين، وبهذا يمكن القول أن الفرضية الأولى محققة؛
- إثبات صحة الفرضية الجزئية : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش؛
- إثبات صحة الفرضية الرئيسية : "يلتزم محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش".

الفرضية الرئيسية الثانية : التزام مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش، قسمت هاته الفرضية إلى فرضيتين جزئيتين :

– **$H2_0$:** لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش؛

– **$H2_1$:** توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش.

نتائج اختبار (**T**) حول مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.

جدول رقم 23.2 : مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.

المتغير	درجات الحرية	القيمة المحسوبة Sig	القيمة الاحتمالية Sig. (bilatérale)
الأكاديميين / المهنيين	28	0,324	0,533

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss

التحليل :

يشير الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش عند مستوى الدلالة (a=0,05) وذلك لان القيمة الاحتمالية لـ sig bilatérale =0. 533<0.05 ومنه نقبل فرضية العدم **$H2_0$** حول عدم وجود اختلاف في مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش من وجهتي ونظر الأكاديميين والمهنيين.

التفسير :

يرجع التوافق بين الأكاديميين والمهنيين حول محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش في القوائم المالية إلى دراية المهنيين لمسؤولياتهم القانونية وعدم تجاوزها ووجود عوائق تمنع محافظ الحسابات من صعوبة اكتشاف حالات الغش خصوصا غش الإدارة أو عدم بذله العناية المهنية اللازمة وممارسة الشك المهني (المسؤولية المهنية لمحافظ الحسابات)في عملية المراجعة، أما بالنسبة للأكاديميين فيرجع لمعرفتهم للقوانين التي تحكم مهنة المراجعة والمسؤوليات القانونية التي تحكم محافظ الحسابات والعوامل لتي تؤثر على أدائه المسؤولية المهنية.

من خلال ما سبق نستنتج أن :

- يتفق المهنيين والأكاديميين حول مسؤوليات المحافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش ويرجع ذلك كفاءة المحافظ وممارسة المسؤولية المهنية في عملية المراجعة والأخذ بالحذر المهني في عملية المراجعة مع الأخذ بعين الاعتبار المعوقات والاستقلالية، يمكن القول أن الفرضية الثانية محققة.

- إثبات صحة الفرضية الجزئية : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش.

- إثبات صحة الفرضية الرئيسية : "مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش في القوائم المالية".

الفرضية الرئيسية الثالثة : حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية، قسمت هاته الفرضية إلى فرضيتين جزئيتين :

– **$H3_0$:** لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين و الأكاديميين حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية؛

– **$H3_1$:** توجد فروقت معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين و الأكاديميين حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية.

نتائج اختبار (**T**) حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.

جدول رقم 24.2 : فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.

المتغير	درجات الحرية	القيمة المحسوبة Sig	القيمة الاحتمالية Sig. (bilatérale)
الأكاديميين / المهنيين	28	0,869	0,637

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss

التحليل :

يشير الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين و الأكاديميين حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية عند مستوى الدلالة (a=0,05) وذلك لان القيمة الاحتمالية لـ sig bilatérale =0. 637>0.05 ومنه نقبل فرضية العدم **$H3_0$** حول عدم وجود اختلاف في مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش من وجهتي ونظر الأكاديميين و المهنيين.

التفسير :

إن التوافق بين فئتي المهنيين والأكاديميين حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية لمدى أهميته في المؤسسة لأن قصور النظام الرقابي أو ضعفه يسهل من عمليات الغش لكن عند وجود نظام رقابي فعال فإنه يردع مثل هذه التصرفات الغير قانونية لأنه بمثابة العمود الفقري للمؤسسة و لنظام المحاسبي لتدفق المعلومات لذلك فمحافظ الحسابات عليه وبالضرورة تقييم نظام الرقابة وإشعار الجهات المسؤولة عن أي خلل فيه وهذا ما اتفق عليه الأكاديميين والمهنيين.

من خلال ما سبق نستنتج أن :

- يتفق المهنيين والأكاديميين حول أهمية فعالية النظام الرقابي في المؤسسة لمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية وعليه على محافظ الحسابات التقرير عن أي خلل في هذا النظام، وبهذا يمكن القول أن الفرضية الثالثة محققة؛
- إثبات صحة الفرضية الجزئية : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين و الأكاديميين حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية؛
- إثبات صحة الفرضية الرئيسية : "وجود نظام رقابي فعال في المؤسسة يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية".

الفرع الثالث : مناقشة ما توصلت إليه الدراسة الميدانية

بعد قيامنا بعملية تحليل وتفسير النتائج واختبار الفرضيات واستخلاص مجموعة من النتائج سنقوم بمناقشتها ومقارنتها بما توصلت اليه الدراسات السابقة :

- ✓ يلتزم محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش في القوائم المالية فهي خطوة نحو التنفيذ الجيد لعملية المراجعة، وهذه النتيجة اتفقت مع ما توصلت إليه دراسة حسين أحمد دحدوح 2006 ودراسة Jos sammut 2012، ودراسة شيرين مصطفى الحلو 2012، خاصة بالنسبة لمعايير التدقيق الدولية باعتبارها قوانين موحدة دوليا وأيضا التزام محافظو الحسابات بمعايير الأداء المهني والتزامه بمسؤولياته القانونية لتنفيذ عملية المراجعة وهذا ما توصلت إليه دراسة Stephanie D. Moussalli 2012، حيث أكدت على التزام محافظ الحسابات على مسؤولياته المهنية في عملية المراجعة واكتشاف التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية، وهذا ما أكدته دراسة محمد البشير غوالي 2013.
- ✓ ممارسة الشك المهني وبذل العناية المهنية والاحتياط بالحذر المهني يساعد محافظ الحسابات في التخلص من المسؤولية المهنية والتأديبية في حالة عدم أو صعوبة الكشف عن الغش حيث اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة حسين أحمد دحدوح 2006 حيث في حالة وجود غش لم يكشفه محافظ الحسابات فإن عليه اتخاذ الإجراءات وإبلاغ السلطات المعنية، الإدارة العليا، السلطات الاشرافية، إبلاغ مستخدمي القوائم المالية، وإذا استدعى الأمر الانسحاب من عملية المراجعة في حالة عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة، وهذا ما توصلت إليه دراسة Ben Jamin P. Foster 2012، حول مسؤوليات المراجع في إكتشاف الغش وحالات عدم اكتشافه لكي لا يتحمل مسؤولية عدم اكتشاف الغش، حيث تقع المسؤولية على عاتق الادارة والمكلفين بالرقابة والنظام الرقابي وهذا ما توصلت إليه دراسة محمد جمال عبد القادر النزلي 2009 حول الجهات المسؤولة عن الغش وتوفير الوسائل الكفيلة لردعه.

- ✓ ضرورة وجود نظام رقابي فعال يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية حيث أن وجود نظام رقابي جيد يساعد على التقليل من مخاطر الغش وهذا ما توصلت إليه دراسة محمد جمال عبد القادر النزلي 2009، حيث أن وجود نظام رقابي جيد يساعد في تقييم النظام المحاسبي وسير وتدفق العمليات في النظام المحاسبي وصعوبة وجود حالات الغش لصرامة النظام وجودته وكفاية الضوابط الرقابية الداخلية وهذا ما أكدته دراسة أحمد حسين الدحدوح 2006، كما يجب على محافظ الحسابات تحليل نظام الرقابة لكي يكون بمثابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد قوائم مالية محرفة ومنه إعداد تقرير مالي احتيالي لذلك فإن مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى تأكيدات حول مدى قوة هذا النظام ومصداقية قوائمه، وهذا ما أكدته دراسة محمد بشير غوالي 2013.

خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في ما مدى التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم لاكتشاف الغش في القوائم المالية، حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية، إذا تناولنا هذا الفصل من خلال مبحثين الاول تعرضنا فيه إلى الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، اما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها.

في الأخير خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج هي كالتالي :

- يلتزم محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية لمراجعة القوائم المالية الامر الذي يعزز قدرتهم على إكتشاف الغش في القوائم المالية؛
- تبين أن هناك مشاكل ومعوقات تؤثر على قيام محافظ الحسابات بأدائه المسؤولية المهنية على الوجه المطلوب؛
- مسؤوليات محافظ الحسابات في حالة عدم اكتشافه الغش في القوائم المالية وعليه بذل العناية المهنية اللازمة لاكتشافه ويتحمل جزء من المسؤولية إذا لم يبذل العناية المهنية والشك المهني اللازم والحذر المهني؛
- ضرورة وجود نظام رقابي فعال يمنع حالات الغش في القوائم المالية؛
- توفير معلومات وإبداء رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية للجمهور الذي ينتظر هاته القوائم؛
- إبلاغ السلطات المهنية حول أي تجاوز لم يكتشف عنه مسبقا لإسقاط المسؤولية عن محافظ الحسابات حول غش أو تحريف مادي مؤثر على صحة القوائم المالية.

الخاتمة

موضوع مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالي نال اهتمام العديد من الباحثين والمهنيين في مجال المراجعة من خلال دراستنا لعينة من مكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين وعينة من الأكاديميين حاولنا معالجة الاشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى التزام مراجعي الحسابات لمسؤولياتهم القانونية لاكتشاف الغش في القوائم المالية، حاولنا من خلال هذه الاشكالية معرفة على عاتق من تقع المسؤولية اتجاه الغش ومن يتحمل هذه المسؤولية ومدى مصداقية القوائم المالية من خلال تقرير المراجع الخارجي لتأكيد صحتها وإعطائها صورة واضحة وموثوقية وهذا في ظل مل يتمتع به المراجع الخارجي من استقلال وموضوعية.

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة مسؤوليات المراجع الخارجي ومن هو المسؤول عن الغش في القوائم المالية وعلى من تقع مسؤولية ارتكابها والإلمام بحيثيات الموضوع تناولناه من خلال فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، وكان ذلك انطلاقا من فرضيات الدراسة وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة والأفاق فيما يلي :

اختبار فرضيات الدراسة

أ/ حسب الفرضية الأولى : التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش، حاولنا إثبات هذه الفرضية من خلال أسئلة المحور الأول من الاستبيان وتم تقسيمها إلى فرضيتين جزئيتين :

- **$H1_0$** : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش؛
- **$H1_1$** : توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول التزامات محافظ الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش، وفي الأخير توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية الجزئية **$H1_0$** ،حيث استنتجنا ان محافظو الحسابات يلتزمون بمعايير المراجعة الدولية في عملية المراجعة مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛**

ب/ حسب الفرضية الثانية : مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش، من أجل إثبات هاته الفرضية استعنا بأسئلة المحور الثاني من الاستبيان حيث تم قسيمها إلى فرضيتين جزئيتين كالتالي :

- **$H2_0$:** لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش؛
- **$H2_1$:** توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش، وفي الأخير توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية الجزئية **$H2_0$** ، حيث استنتجنا أن محافظو الحسابات يلتزمون بمسؤولياتهم القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش . **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

ج/ حسب الفرضية الثالثة : حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية، لإثبات هاته الفرضية اعتمدنا على أسئلة المحور الثالث الخاص بالاستبيان من خلال تقسيمها إلى فرضيتين على النحو التالي :

- **$H3_0$:** لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين و الأكاديميين حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية؛
- **$H3_1$:** توجد فروقت معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين حول فعالية النظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية، لنصل في الأخير إلى إثبات صحة الفرضية الجزئية **$H3_0$** ، حيث استنتجنا ان نظام الرقابة الفعال يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية وفي المؤسسة . **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والأخيرة.**

نتائج الدراسة

- تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي وتبين الوضعية المالية للمؤسسة وتوفر المعلومات والبيانات التي تبين الحقوق وديون المؤسسة اتجاه الغير؛
- تكمن مسؤوليات المراجع الخارجي في التأكد من صحة القوائم المالية وخلوها من الغش والأخطاء والتحريف الجوهري فيها؛
- تتوقف نجاعة محافظ الحسابات في منهج عمليه وإتباع معايير المراجعة الدولية المتعارف عليها فهي خطوة نحو التنفيذ الجيد نحو عملية المراجعة؛
- تساهم عملية المراجعة في إعطاء صورة واضحة تزيد من موثوقية القوائم المالية حيث يقدم محافظ الحسابات تقريره حول مصداقية هذا القوائم؛
- تقع مسؤولية ارتكاب الغش على كل من المؤسسة والإدارة والمكلفين بالرقابة ويقوم محافظ الحسابات عند تأدية مهامه باكتشافها والإبلاغ عنها ومعرفة مواطن الغش ونقاط الضعف في نظام الرقابة الذي يساهم في هذا الغش؛
- إن عملية تحديد مسؤوليات مراجع الحسابات أمر في غاية الصعوبة لذلك يتحمل جزءا من المسؤولية المهنية في حالة لم يكتشف الأخطاء والغش باعتبار أن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على تقريره لاتخاذ القرارات الخاصة بهم؛
- تأثير المعوقات والمشاكل على اداء المراجع الخارجي لمسؤولياته المهنية وعلى وجه الخصوص استقلاليته؛
- ضرورة ممارسة الشك المهني والاحتياط بالحذر المهني وبذل العناية المهنية اللازمة لتحقيق أغراض المراجعة.

توصيات واقتراحات البحث

بناءا على النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية :

- تدعيم الاستقلال المهني لمحافظ الحسابات لتعزيز الثقة في القوائم المالية؛
- ضرورة تطوير وتحديث معايير المراجعة والقواعد المهنية بما يتوافق مع متطلبات المراجعة الحديثة ؛
- تحديد مسؤوليات المراجعين بشكل دقيق مع وضع قواعد وضوابط وقوانين لقمع الغش حتى يتسنى لمراجع الحسابات اتخاذ الاجراءات اللازمة وبتالي تمكين مستخدمي القوائم المالية من الثقة بآرائهم وعدالة تقاريرهم؛
- الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي وتطوير أدائهم باستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز اعمالهم من خلال وضع برامج تدريبية؛
- ضرورة ممارسة عمليات الرقابة على المراجعين بصفة خاصة من قبل الجهات الرقابية وعلى المؤسسة بصفة عامة ووضع قوانين وتشريعات كفيلة لمنع الغش وتطبيق الاجراءات على من يرتكبها.

آفاق البحث

تناولنا في هذه المذكرة مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه الغش في القوائم المالية من خلال استبيان قدم لعينة من الأكاديميين والمهنيين، إلا ان هذه الدراسة لم تتطرق إلى دراسة فعالية لجان المراجعة واستقلال المراجع ونظام الرقابة ودوره في عملية المراجعة.

- دراسة مقارنة بين معيار ISA 240، والمعيار الأمريكي SAS 53، للمراجعة.
- دور الشك المهني في عملية المراجعة مما يزيد من فعالية عملية المراجعة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

1. أحمد محمد المنور، شحاته السيد شحاته، **مبادئ المحاسبة المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية)**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

2. أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

3. حنفي عبد الفتاح، **القياس والتقويم في المحاسبة المالية**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.

4. رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

5. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

6. عاطف زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2009.

7. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

8. غالي جورج دانيال، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الاولى، 2002.

9. كمال الدين الدهراوى، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

10.كمال الدين الدهراوى، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الدار الجامعية، مصر، 2004.

11.محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

12.محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر.

13.محمد توفيق محمد، محمد محمود عبد المجيد، **أصول المراجعة "الأصول العلمية والممارسات العملية ودراسات متخصصة في المراجعة"**، حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للمؤلفين، 2005.

14.محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، تانيس سابقا، 2002.

15.محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، 2009.

16.محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية(الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)**،الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007.

17.محمد مطر، موسى السويطي، **التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس – العرض والإفصاح**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.

18.مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، 2011.

19.وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004.

ب/ البحوث الجامعية

20. أرزاق أيوب كرسوع، مذكرة ماجستير بعنوان : **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة**، منشورة، فلسطين، 2008.

21. شيرين مصطفى الحلو، مذكرة ماجستير بعنوان : **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية "دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة"**، منشورة، غزة، 2012.

22. صلاح حواس، أطروحة دكتوراه بعنوان : **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، غير منشورة، الجزائر، 2008.

23. محمد جمال عبد القادر النزلي، مذكرة ماجستير بعنوان : **ركائز منع لتحريف و التلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية**، منشورة،، الأردن، 2009.

ج/ المجلات العلمية المحكمة

24. محمد بشير غوالي، مقال علمي بعنوان : **دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية**، مجلة الباحث، العدد 12، ورقلة، 2013.

25.هدى خليل براهيم الحسيني، **مسؤولية مراقب الحسابات**، مجلة الباحث، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 28، بغداد، 2011.

26. يونس عباس أكبر وآخرون، **نطاق ومسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة التقارير المالية المرحلية "دراسة تحليلية للمعايير والتدقيق المعتمدة"**، مجلة الباحث للإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، العراق، 2011.

27. حسين أحمد دحدوح، مقال علمي بعنوان ،**مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافها**، مجلة الباحث، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم22، العدد الأول 2006.

د/ وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية)

28. حسام بن عبد الله المحسن العنقري، مداخلة بعنوان : **مسؤوليات المحاسب القانوني في الكشف والتقرير عن عمليات الغش**، ندوة في دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية، كلية العلوم الإدارية، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، السعودية، يومي 05 و06ديسمبر 2006.

29. سعد بوراوي، مداخلة بعنوان : **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ (IAS/IFRS)**،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق " معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي،يومي 17 و18 جانفي 2010.

30. صالح مرازقة، مداخلة بعنوان : **القوائم المالية حسب المعايير المحاسبة المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ... ورهانات المستقبل "، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ.

31. عابي خليدة، فاتح سردوك، مداخلة بعنوان : **جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي(scf)**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 05 و06 ماي 2013.

32. هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان : **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

هـ/ القرارات، القوانين، المراسيم

33.الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للمراجعة رقم 240 الفقرة أ ـ 11، **مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية.**

34. الجريدة الرسمية، **القانون رقم 07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المواد 26_27، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

35. الجريدة الرسمية، **القانون رقم 10-01 يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المادة63، العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 29يونيو 2010.

36. قانون 10-01، **المادة 27**، المؤرخ في 28 رجب 1431 الموافق لـ 11 يوليو 2010، العدد 42.

و/ المواقع الإلكترونية

37. دليل المحاسبين، أطلع عليه jps-dir.com/forum/forums-posts.asp?TID:16226-Accounnting بتاريخ : 2014/03/02

38. دليل المحاسبين، أطلع عليه بتاريخ : jps-dir.com/forum/forums-posts.asp?TID:16226 2014/03/02

39. www.almohasb1.com/2009/10/fraud-and-auditor.html أطلع عليه بتاريخ03/03/2014

www.almohasb1.com/2009/10/fraud-and-auditor.html أطلع عليه بتاريخ03/03/2014

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

40. **Accountability for Frand Detection**, journal of business, Industry and Economics Volume 17, sprng 2012.

41. AlainBurlaud et outres, **comptabilté et audit**,éiditions Foucher, 2008.

42. Amercin institute of certified Public accountants, 1988, consideration of internet structure in financial, statement, cirularon, 1998.

43. American institue of certied public acconntants (1997) statement on anditingstandar's consideration of Fraud in a financial statement audit.salon n. s 1977 the elimination of scaner in determining the auditor 's statuary liability "**the accunting review**", April 1977.

44. Béatrice et Francis, granduillot, **analisefinanciere**, 5 édition, Paris, 2008.

45. Ben Jamin P.Foster, **the Auditor's Report on internal a frand Detection Responsibility** : Acompauson of Franch and U.S user's Perceptions, university of Louisville Guy Mcclain .

46. Bruno Colmant et autres**, comptabilité financière normes IAS_ IFRS**, collections synthexpearson, france, 2008.

47.Goy, G, Schelluch, pandriend, **users perception of the auditing responsibilities for the prevention**, detection and reporting of fraud other illegal acts and errors Australian accounting review, eluven the édition .

48.Joe Sammut, **Are Public compny Auditors complicit in Financial Statement Frand**, Mis Pper of doctorate of finance, smc. University zurich, March, 2012.

49.Leonard W.Vona , Fraud Risk Assessemnt Building A Fraud Audit Program, USA , 2008 , P 7-8.

50.Projet de systéme comptable Financier, les Payes bleues internationales, septembre, 2008.

51.Stephanie D, Moussalli, O.Rould cray and Gokhan, **lluminating the lumits of Auditor.**

الملاحق

ملحق رقم 01 : استبيان

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير **الموسم الجامعي: 2013/2014**

الاستبيـــــــــــــان

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة علمية حول موضوع "مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه الغش في القوائم المالية " وذلك كمتطلب تكميلي لنيل شهادة الماستر في مجال تدقيق و مراقبة التسيير في جامعة ورقلة، لذلك نرجو منكم التفضل و الإطلاع على هذه الاستبانة و الإجابة على أسئلتها بكل دقة و موضوعية من أجل خدمة البحث العلمي بالشكل الأمثل و نؤكد لكم حرصنا الشديد على سرية المعلومات المقدمة من قبلكم و أنها تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط و لكم منا جزيل الشكر.

الطالبة : مروة بوعزة

أولا : المعلومات العامة

1. الوظيفة : أستاذ ☐ مساعد مراجع ☐ محاسب معتمد ☐

محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي أخرى ☐

2.المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐ دراسات عليا ☐

شهادات مهنية ☐

3.التخصص العلمي:

دراسات محاسبية ☐ مالية المؤسسة ☐ تدقيق ومراقبة التسيير ☐

4.الخبرة المهنية: أقل من 5سنوات ☐ من 5الى 10سنوات ☐ أكثر من 10سنوات ☐

ثانيا:أسئلة الدراسة:

المحور الأول:

التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية يعزز قدرتهم على اكتشاف

الرقم	الفقـــــرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يلتزم مكاتب محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية وتبني المناهج و الأساليب المعروفة لمراجعة التقديرات المحاسبية .					
02	يكتسب محافظو الحسابات العناية المهنية اللازمة لتحديد مواطن الغش في القوائم المالية .					
03	تقع المسؤولية الرئيسية لمنع و اكتشاف الغش على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة الداخلية في المؤسسة و إدارتها.					
04	يقوم المراجع بإجراء المراجعة التحليلية للقوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة للتأكد من صحتها و معقوليتها .					
05	يمارس محافظو الحسابات الشك المهني للكشف عن تحريفات في القوائم المالية .					

المحور الثاني:

مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش

الرقم	الفقـــــــــــرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية المهنية و التأديبية عند عدم ممارسته الشك المهني مما يؤدي لوجود عمليات الغش.					
02	توجد مشاكل و معوقات تؤثر في قيام محافظ الحسابات لأدائه المسؤولية المهنية.					
03	يعتبر إخفاق محافظ الحسابات في اكتشاف الغش هو عدم بذله العناية المهنية اللازمة.					
04	تؤثر المسؤولية المدنية على إلزام المراجع الخارجي في اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية.					
05	عند فشل المراجع في اكتشاف التضليل فإنه تجب مساءلته قانونيا.					

المحور الثالث:

فعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية

الرقم	الفقـــــــــــرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	وجود نظام رقابة فعال في المؤسسة يمنع وجود تلاعبات في القوائم المالية.					
02	يعمل محافظ الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة أثناء تنفيذ مهام المراجعة.					
03	عند تقييم نظام الرقابة الداخلية وتبين ضعف جوهري في تصميم و تنفيذ النظام يقوم المراجع بإشعار الجهة المسئولة عن هذا الخلل في النظام.					
04	يعتمد مستخدمو القوائم المالية على تقرير المراجع لمعرفة مصداقية القوائم المالية.					

شكرا على تعاونكم معنا

الملحق رقم 02 : النسب و التكرارات والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحور الأول من الدراسة:

يلتزم محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق بشدة	2	6,7
غير موافق	4	13,3
محايد	5	16,7
موافق	15	50,0
موافق بشدة	4	13,3
Total	30	100,0

يكتسب محافظو الحسابات بالعناية المهنية اللازمة لتحديد مواطن الغش

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	5	16,7
محايد	3	10,0
موافق	19	63,3
موافق بشدة	2	6,7
Total	29	96,7
Total	30	100,0

تقع المسؤولية الرئيسية لمنع و اكتشاف الغش على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة الداخلية في المؤسسة و إدارتها.

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق بشدة	2	6,7
غير موافق	1	3,3
محايد	2	6,7
موافق	14	46,7
موافق بشدة	11	36,7
Total	30	100,0

يقوم المراجع بإجراء المراجعة التحليلية للقوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة للتأكد من صحتها و معقوليتها.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
محايد	3	10,0	10,0	13,3
موافق	18	60,0	60,0	73,3
موافق بشدة	8	26,7	26,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

يمارس محافظو الحسابات الشك المهني للكشف عن تحريفات في القوائم المالية.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
غير موافق	4	13,3	13,3	13,3
محايد	10	33,3	33,3	46,7
موافق	15	50,0	50,0	96,7
موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

Statistiquesdescriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يلتزم مكاتب محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية وتبني المناهج و الأساليب المعروفة لمراجعة التقديرات المحاسبية.	29	3,62	,862
يكتسب محافظو الحسابات العناية المهنية اللازمة لتحديد مواطن الغش في القوائم المالية.	30	3,50	1,106
تقع المسؤولية الرئيسية لمنع و اكتشاف الغش على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة الداخلية في المؤسسة و إدارتها.	30	4,03	1,098
يقوم المراجع بإجراء المراجعة التحليلية للقوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة للتأكد من صحتها و معقوليتها.	30	4,10	,712
يمارس محافظو الحسابات الشك المهني للكشف عن تحريفات في القوائم المالية.	30	3,43	,774

الملحق رقم 03 : النسب والتكرارات والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحور الثاني من الدراسة

عند فشل المراجع في اكتشاف التضليل فإنه تجب مساءلته قانونيا.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
غير موافق	22	73,3	73,3	73,3
محايد	8	26,7	26,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

توجد مشاكل و معوقات تؤثر في قيام محافظ الحسابات لأدائه المسؤولية المهنية.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
محايد	3	10,0	10,0	26,7
موافق	10	33,3	33,3	60,0
موافق بشدة	12	40,0	40,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تؤثر المسؤولية المدنية على إلزام المراجع الخارجي في اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
محايد	9	30,0	30,0	40,0
موافق	14	46,7	46,7	86,7
موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

يعتبر إخفاق محافظ الحسابات في اكتشاف الغش هو عدم بذله العناية المهنية اللازمة.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
غير موافق	9	30,0	30,0	30,0
محايد	12	40,0	40,0	70,0
موافق	7	23,3	23,3	93,3
موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

Statistiques descriptive

	N	Moyenne	Ecart type
يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية المهنية و التأديبية عند عدم ممارسته الشك المهني مما يؤدي لوجود عمليات الغش.	30	3,03	1,098
توجد مشاكل و معوقات تؤثر في قيام محافظ الحسابات لأدائه المسؤولية المهنية.	30	3,97	1,098
يعتبر إخفاق محافظ الحسابات في اكتشاف الغش هو عدم بذله العناية المهنية اللازمة.	30	3,07	,907
تؤثر المسؤولية المدنية على إلزام المراجع الخارجي في اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية.	30	3,63	,850
عند فشل المراجع في اكتشاف التضليل فإنه تجب مساءلته قانونيا.	30	2,27	,450

الملحق رقم4: النسب والتكرارات والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحور الثالث من الدراسة

يعمل محافظ الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة أثناء تنفيذ مهام المراجعة.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
موافق	19	63,3	63,3	66,7
موافق بشدة	10	33,3	33,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

عند تقييم نظام الرقابة الداخلية وتبين ضعف جوهري في تصميم و تنفيذ النظام يقوم المراجع بإشعار الجهة المسئولة عن هذا الخلل في النظام.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
موافق	14	46,7	46,7	46,7
موافق بشدة	16	53,3	53,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

وجود نظام رقابة فعال في المؤسسة يمنع وجود تلاعبات في القوائم المالية.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
محايد	1	3,3	3,3	10,0
موافق	19	63,3	63,3	73,3
موافق بشدة	8	26,7	26,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

يعتمد مستخدمو القوائم المالية على تقرير المراجع لمعرفة مصداقية القوائم المالية.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
محايد	5	16,7	16,7	20,0
موافق	13	43,3	43,3	63,3
موافق بشدة	11	36,7	36,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

الملحق رقم 05:حساب ألفا كرونباخ واختبار الفرضيات

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
,700	14

in dependants Test T

		TT	Sig. (bilatérale)	Sig.	ddl
التزام محافظو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش	Hypothèse de variances égales	0.788	0,331		28
	Hypothèse de variances inégales				
مسؤوليات محافظ الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش	Hypothèse de variances égales	0,533	0,324		28
	Hypothèse de variances inégales				
فعالية نظام الرقابة الذي يمنع التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية	Hypothèse de variances égales	0,637	0,869		28
	Hypothèse de variances inégales				

الفهرس

الفـــهـرس

الإهداء III
الشكر والعرفان IV
ملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمـة الأشكـــــال البيانية VIII
قائمـة الملاحـــق IX
قائمـة الإختصارات والرموز X
المقدمة ..... ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لمسؤوليات المراجع الخارجي والقوائم المالية 1
تمهيد 2
المبحث الأول :مسؤوليات المراجع الخارجي حول التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية 3
المطلب الأول : التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية 3
الفرع الأول : تعريف وخصائص القوائم المالية 3
الفرع الثاني :عرض ومستخدمي القوائم المالية 4
الفرع الثالث : التصرفات الغير قانونية في المحاسبة 7
المطلب الثاني:مسؤوليات المراجع الخارجي في إكتشاف الغش والتقرير عنه 10
الفرع الأول : مسؤوليات المراجع القانونية 11
الفرع الثاني:مسؤوليات المراجع حول اكتشاف الغش 12
الفرع الثالث : أهم الاجراءات المتبعة للإبلاغ عن الغش 13
المبحث الثاني: الدراسات السابقة 14
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة واوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 14
الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية 14
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية. 17
المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية 19
خلاصة 20
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية 21
تمهيد 22
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة 23

المطلب الأول: الطريقة المتبعة 23
الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة 23
الفرع الثاني : بيانات وأدوات جمعها 24
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة 25
المطلب الثاني: الأدوات والاجراءات المتبعة 26
الفرع الأول : الادوات الاحصائية والقياسية المستخدمة 26
الفرع الثاني: البرامج والادوات المستخدمة في معالجة الاستبيان 26
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية تفسيرها ومناقشتها 27
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية 27
الفرع الأول : النتائج المتعلقة بالمعلومات العامة 27
الفرع الثاني:دراسة النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان..... 37
المطلب الثاني : تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية..... 42
الفرع الأول : تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان 42
الفرع الثاني : اختبار فرضيات الدراسة 47
الفرع الثالث : مناقشة ما توصلت إليه الدراسة الميدانية 51
خلاصة 53
الخاتمة 55
المصادر والمراجع 59
الملاحق 64
الملحق الأول : الاستبيان 65
الملحق الثاني : النسب والتكرارات والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحور الأول من الدراسة 68
الملحق الثالث : النسب والتكرارات والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحور الثاني من الدراسة 69
الملحق الرابع : النسب والتكرارات والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحور الثالث من الدراسة 70
الملحق الخامس : حساب ألفا كرونباخ ومعامل الارتباط لبيرسو وإختبار الفرضيات ..... .70
الفهرس 72